الأمم المتحدة

مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

الجلسة ٦١١٤

الأربعاء، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة إسبيوزا كانتيانو/السيد هيلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد تيندربيبوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد لا ييفان
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير – هارتينغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

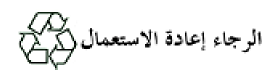
جدول الأعمال

الأطفال والتراع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح (S/2009/158)

09-31647 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والتراع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح (S/2009/158)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي أذربيجان، الأرجنتين، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، أوروغواي، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، بلجيكا، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، بيرو، تايلند، تشاد، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، رواندا، سري لانكا، السلفادور، سويسرا، شيلي، العراق، غانا، غواتيمالا، الفلبين، فنلندا، قطر، كازاخستان، كندا، كولومبيا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مصر، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بذلك الاهتمام الكبير بالاشتراك في المناقشة بشأن هذه المسألة التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيد ألان لوروي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة آن فينيمان، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/158، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح.

وبصفتي كرئيس، أود أن أقول إنني أتشرف كثيرا بحضوري هنا اليوم. فوجودي مؤشر على الأهمية التي توليها المكسيك لعمل مجلس الأمن ورئاسته. كما أنه يتيح لي الفرصة لأشكر جميع الأعضاء على الدعم الذي قدموه لرئاسة المكسيك خلال هذا الشهر.

وأود أيضا أن أشير إلى أن المكسيك، كما يعرف الجميع، تعاني في الوقت الراهن من حالة معقدة للغاية نتيجة لظهور أنفلونزا الخنازير التي بدأت الآن بالانتشار في أجزاء أخرى من العالم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أن الحكومة المكسيكية قد تحركت بشفافية كاملة وإحساس بالمسؤولية – ليس تجاه المواطنين المكسيكيين فحسب، وإنما تجاه جميع سكان العالم أيضا. وفي هذا الصدد، أود أن أطمئن الجميع إلى أن المكسيك ستواصل العمل بنفس روح المسؤولية والشفافية في مواجهة حالة تشكل تحديا لا للمكسيك فحسب وإنما للبشرية جمعاء. وسنفعل ذلك من

أجل بناء الجسور اللازمة والتعاون مع كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي للتصدي لذلك التحدي.

أود أيضا أن أشير إلى الطريقة التي ما برحنا نتعامل بها مع منظمة الصحة العالمية. ويبيّن ذلك مرة أخرى أهمية المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف لضمان الرفاه والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للعديد من البلدان الصديقة على بياناتها الكثيرة والمتنوعة إعرابا عن التضامن والدعم. وأود أن أؤكد لتلك البلدان أن حكومة المكسيك وشعبها يقدران ذلك تقديرا عميقا. وسنستخدم تلك المساعدات بطريقة مسؤولة وفعالة لفائدة المجتمع الدولي بأسره وليس المكسيك فحسب.

ومن دواعي سروري بصفة خاصة حضور معالي الأمين العام بان كي - مون في هذه الجلسة، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكرك، سيدتي الرئيسة، على مشاركتكم في هذه المناقشة الهامة وفي تنظيمها اليوم. لقد أظهرتم التزاما كبيرا بهذه المسألة، بما في ذلك تولي منصب رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح.

وقبل أن أستطرد في بياني، أود أن أعرب عن شعوري بالارتياح والتشجع إزاء ما تفضلتم به للتو بخصوص انتشار أنفلونزا الخنازير.

وبما أن أنفلونزا الخنازير قد انتشرت في العديد من أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، فقد أصبحت تحديا عالميا آخر يتطلب تنسيقا ودعما عالميين.

وبصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، أود أن أبلغكم جميعا بأن وكالات الأمم المتحدة كافة تحشد الآن مواردها للاضطلاع بدور ريادي، بقيادة الدكتورة مارغاريت تشان من منظمة الصحة العالمية. كما أعربت عن موقفي بصفتي الأمين العام. ونعقد الآن اجتماعات مع الأفرقة الرئيسية، بقيادة نائبة الأمين العام، وبالتنسيق على نحو وثيق مع منظمة الصحة العالمية.

إن الدول الأعضاء، تحظى بدعم الأمم المتحدة والتزامها الكاملين، وآمل صادقا أننا، بالمشاركة والدعم الكاملين على الصعيد العالمي، سنتمكن من مكافحة أنفلونزا الخنازير والتغلب عليها، التي تشكل تحديا هاما لنا. فعلاوة على الأزمة المالية العالمية، وتغير المناخ، وأزمة الطاقة، والأزمة الغذائية، ها نحن الآن نشهد هذا الوباء الخطير للغاية. ويتطلب هذا الأمر تعاون المجتمع الدولي برمته. وأعول على قيادة والتزام، ليس الدول الأعضاء في المجلس فحسب، بل أيضا المجتمع الدولي قاطبة.

وأود أن أعود إلى موضوع اليوم.

يُقال إن الحقيقة هي الضحية الأولى للحرب. وعندما يتعلق الأمر بأصغر الضحايا، فإن ما يفقدونه أولا هو طفولتهم. والقتال يحطم أكثر من المرافق الأساسية، إذ أنه يدمر المبادئ القيِّمة الواردة في اتفاقية حقوق الطفل. وبينما تدمر القنابل المدارس والمستشفيات والأسر، يفقد الأطفال حقهم في التعليم والرعاية الصحية والحب. والعديد منهم يفقدون حتى الحق في الحياة.

لقد رأيت مشاهد معاناة لا تطاق. ولم يسبق لي أن أحسست بالسخط الشديد أبدا مثلما شعرت به عندما تكلمت مؤخرا مع فتيات تعرضن للاعتداء الجنسي خلال الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومهما يكن وصف تلك الفظائع أليما، فإن السكوت عليها لا يؤدي سوى إلى حماية مقترفيها وإدامة جرائمهم. وقد جعلتني شهادة الضحايا - واحتفاظهن بكرامتهن حتى بعد هذه الانتهاكات

المروعة – أكثر إصرارا من أي وقت مضى على رفع صوتي للتنديد بمعاناهن والمطالبة باتخاذ إجراءات حيالها.

وتؤكد جلسة اليوم مرة أخرى أن آفة الأطفال المحاصرين في مناطق الصراعات تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ومنذ عام ١٩٩٨، اتخذ المجلس ستة قرارات تروم وقف تجنيد الأطفال الجنود، وقتل وتشويه واغتصاب الأطفال، والاختطافات، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ووضع العراقيل أمام وصول المساعدات الإنسانية.

وقام المجلس بأكثر من اتخاذ القرارات. فقد أنشأ فريقا عاملا معنيا بالموضوع، فضلا عن آلية للرصد تُقَدِّم التقارير إلى ذلك الفريق بشأن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الحالات المثيرة للقلق. ومن جانبي، طلبت إلى ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والصراع المسلح أن تواصل تعزيز تلك الجهود.

وستستمعون في وقت لاحق من هذه الجلسة إلى غريس أكالو، طفلة جندية سابقة. فإذا كان بمقدورها، بعد كل ما عانته، أن تقف أمام هذا المجلس كمدافعة عن السلام، فيجب على أعضاء المجلس أن يستجيبوا لشجاعتها وصمودها باتخاذ الإجراءات اللازمة. وبناء على ذلك، أود أن أركز ما تبقى من ملاحظاتي على ما أعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يفعله. كما أوجه مناشدتي إلى الأطراف في الصراع والمجتمع الدولي على نطاق أوسع. ومعروض الآن عليكم تقريري الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2009/158). وترد في مرفقيه أسماء ٥٦ طرفا، بما فيها الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول، التي تجند الأطفال الجنود وتقترف انتهاكات جسيمة أخرى. ومن بينها، هناك ١٩ طرفا تتمادى في الانتهاكات ووردت أسماؤها في القائمة على مدى أكثر من أربعة أعوام.

وأحث المجلس على النظر في إمكانية اتخاذ إجراء لتوجيه ضربة للإفلات من العقاب، والحيلولة دون استمرار أولئك المنتهكين في جعل الأطفال ضحايا. وينبغي تعزيز إطار الحماية. وأوصي بأن يقوم المجلس، كحد أدنى، بتوسيع نطاق المعايير الخاصة بمرفقَي تقريري بغية أن تشمل الأطراف التي تقترف الاغتصاب وغيرها من أعمال العنف الجنسي الخطيرة ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح.

وفي العام الماضي، اتخذ المجلس قرارا تاريخيا، أي قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي ركز تحديدا على العنف الجنسي والعنف الجنساني. وشكل ذلك القرار خطوة حاسمة. بيد أنه لن يكون له أي مغزى حقيقي إلا إذا تُرجمت أحكامه إلى إجراءات. وأحث المجلس على توسيع نطاق آلية الرصد والإبلاغ لتشمل العنف الجنسي، قتل الأطفال وتشويههم عمدا، وإن كان ذلك ممكنا. ويشكل ذلك الأمر خطوة أولى حاسمة صوب كفالة المساءلة على تلك الجرائم الفظيعة.

كما يجب علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لكفالة حماية المدارس على الدوام، مهما بلغت حدة الصراعات. ويجب علينا أن ندعم جهود شركائنا الإنسانيين للإبقاء على المدارس مفتوحة في أوقات الأزمة والحفاظ على الحق في التعليم. وأدعو جميع الأطراف في الصراعات إلى الإبقاء على المدارس كمناطق آمنة للفتيان والفتيات.

ويجب على جميع البلدان والجماعات أن تضع حماية الأطفال في حالات الصراع المسلح فوق الاعتبارات السياسية. وأدعو الدول الأعضاء إلى السماح بإجراء الاتصالات بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة من غير الدول بغية كفالة حماية الأطفال الضعفاء. وينبغي أن نعمل مع هذه الأطراف لإعداد خطط عمل لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم. وينبغي أن نتصل بها لكي تتعهد بالتزامات

محددة تقضي بتناول جميع الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال.

وأحث كذلك جميع الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل على أن تفعل ذلك بدون تأخير. ولدينا على نحو يثير الإعجاب ١٩٣ دولة طرفا في الاتفاقية، غير أنه لم يصدق على البروتوكول سوى ١٢٧ منها. وينبغي أن يكون ذلك الصك عالميا.

وينبغي أيضا أن يضطلع المانحون بدور خاص. وتدعو مبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة إلى اتباع نهج شامل لإعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم المحلية. ويمكن لتبرعات المانحين أن تحقق ذلك الهدف.

وأحث بشدة الأطراف في الصراع على الامتثال للقانون الإنساني الدولي لحماية الأطفال وجميع المدنيين. وأخيرا، أشدد على دور المجلس في مساءلة المنتهكين. ويجب علينا أن نوجه رسالة قوية إلى العالم مفادها أن مقترفي الجرائم الفظيعة ضد الأطفال في حالات الصراع سيُقدَّمون إلى العدالة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

السيدة كوماراسوامي (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ويدل حضوركم هنا اليوم، سيدتي الرئيسة، على التزام المجلس بهذه المسألة، وعلى القيادة الحاسمة للمكسيك بصفتها الرئيس الجديد للفريق العامل التابع لمجلس الأمن، خلفا للقيادة النموذجية لفرنسا.

معروض على المجلس التقرير الثامن للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2009/158). ويسرني أن أبلغ أعضاء المجلس بإحراز تقدم، لا سيما في تناول مسألة تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، وأود أن أبدأ هنا بهذه التطورات الإيجابية والمشجعة.

وبفضل الجهود المتواصلة لمجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، تم تأمين خمس خطط عمل حتى الآن في كوت ديفوار وسري لانكا والسودان وأوغندا، والعمل جار في وضع اللمسات الأخيرة على أربع خطط أخرى في الفلبين وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي. ونتيجة لذلك، تم رفع ستة أطراف بالفعل من ”قائمة العار“. وتظهر هذه التطورات مدى اهتمام المجلس ومشاركته المستمرة وتمثل شاهدا على أنه ينبغي للمجلس أن يواصل ممارسة الضغط على المنتهكين لحملهم على الدخول في حوار مع الأمم المتحدة حول حماية الأطفال.

وأشعر بالتشجيع أيضا لأن بعض الحكومات، بما في ذلك حكومة ميانمار، اتصلت مؤخرا بمكتبي وبالأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في بلدانها لتعميق تفاعلها مع توصيات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن. وفي نيبال، تتواصل المناقشات ويجري التخطيط للإفراج عن ٣ ٠٠٠ قاصر في مواقع التجميع الماوية. غير أن الأزمة الأخيرة بين الماويين وجيش نيبال قد تعوق التقدم المأمول. وأحث الحكومة بقوة على إطلاق سراح الأطفال باعتبار ذلك مسألة ملحة. وقد أُبلغت هذا الصباح فحسب أن حركة العدل والمساواة في السودان تجري مناقشات نهائية مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة لوضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل.

غير أنه لا بد من التخفيف من هذا الأمل لأن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2009/158)

يواصل رسم صورة مزعجة للانتهاكات الجسيمة التي ترتكب بحق الأطفال حول العالم. وهذا العام، يحدد التقرير ٢٠ حالة تدعو إلى القلق حيث لا يزال الأطفال عرضة للإساءة. ويورد التقرير سجلا يضم ٥٦ طرفا تواصل تجنيد الأطفال واستخدام الأطفال جنودا. ويرفض عدد من هذه الجماعات ببساطة الدخول في حوار حول خطط عمل في حين تُمنع جماعات أخرى، رغم استعدادها للدخول في حوار، من القيام بذلك لأن الدول الأعضاء المعنية تمنع الأمم المتحدة من الاتصال مع أطراف فاعلة بخلاف الدول لوضع خطط عمل.

يحدد الأمين العام في هذا التقرير ١٩ طرفا متمادية في انتهاكاتها، وردت أسماؤها في المرفقات على مدار أربع سنوات أو أكثر. ويجب على المجلس الآن ضمان ألا تكون كلماته تهديدات جوفاء. ويتوقف الكثير على اتخاذ المجلس لتدابير ضد من ينتهكون قراراته على نحو متكرر ومن يواصلون تجنيد الأطفال واستخدامهم. ومن المهم للغاية الآن أن يمضي المجلس قدما ببدء مناقشة حول العملية التي يمكن بواسطتها تطبيق التدابير المستهدفة ضد منتهكي القرارات بصورة متكررة.

وفي الحالات التي توجد فيها بالفعل لجان جزاءات، يكون من الأسهل توخي إجراءات من هذا القبيل. وإجراء المزيد من الاتصالات المنتظمة بين الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح ولجان الجزاءات وأفرقة الخبراء ذات الصلة أمر في غاية الأهمية في هذا الصدد. وفي الحالات الأخرى التي لا توجد فيها بنية أساسية للجزاءات، من الضروري إيجاد حلول مبتكرة لضمان مساءلة المنتهكين.

ويجب أن تكون مساءلة هذه المناقشة المفتوحة حول الأطفال والتراع المسلح مناسبة للمجلس لتعزيز التزامه تجاه الأطفال ومواصلة النهوض بجدول أعماله لحمايتهم. لقد أوجد المجلس بالفعل أدوات قوية وغير مسبوقة لتعزيز قدرات الجهات الفاعلة في مجال حماية الأطفال على أرض الواقع، وبخاصة في تصديها لمسألة الجنود الأطفال. وأدى قرار المجلس بطلب إدراج قائمة بالأطراف التي تجند الأطفال وتستخدمهم في مرفقات تقرير الأمين العام والنظر في التدابير المستهدفة المحتملة ضدها إلى تحديد هوية الآلاف من الأطفال وإطلاق سراحهم. وأبلغتني جهات فاعلة مسلحة الواحدة تلو الأخرى أنها عازمة على رفع أسمائها من مرفقات الأمين العام. وأصبحت قائمة العار هذه نقطة لحشد الدعم لجميع من يريدون تعزيز حماية الأطفال في مناطق الصراعات. وبهذا الشكل، يمكن لسلطة المجلس أن تُحدث فرقا ملموسا في حماية الأطفال من التجنيد والاستخدام على يد القوى والجماعات المسلحة، وهي تُحدث ذلك.

غير أن هذه النجاحات أدت أيضا إلى إيجاد عدم توازن في تركيز المجلس، ولا سيما بخصوص الانتهاكات الجسيمة الأخرى. والوقت مناسب الآن لكي يوسع المجلس تركيزه ليتجاوز الجنود الأطفال بحيث يتصدى للانتهاكات الأخرى بفعالية أكبر. وعدم القيام بذلك يهدد بالتغاضي عن معاناة الآلاف من الأطفال الذين يتعرضون لجرائم شنعاء. ومن المناسب أن تتضمن قائمة الأمين العام جميع الانتهاكات الجسيمة لضمان شمولية إطار حماية الأطفال في حالات التراع المسلح. لكن نظرا لأن التوقعات لا تكون مطابقة للواقع دائما، قررت الأمم المتحدة وشركاؤها دعوة المجلس إلى اتباع نهج تدريجي في توسيع إطار الحماية للأطفال.

ولذلك، فقد أجمعت دوائر حماية الأطفال على دعوة المجلس إلى البدء بتوسيع معايير الإدراج في القوائم، على الأقل، لتشمل من يرتكبون الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الجسيمة الأخرى بحق الأطفال باعتبار ذلك خطوة أولى في هذا النهج التدريجي. ومن شأن إدراج قتل الأطفال وتشويههم بصورة متعمدة، بالتماشي مع القانون الإنساني

الدولي، أن يسهم إسهاما هاما أيضا في حماية الأطفال. ومن شأن ذلك أن يكون خطوة حاسمة إلى الأمام على اعتبار أن العنف الجنسي والقتل والتشويه المتعمدين جرائم شنيعة تساوي تجنيد الأطفال واستخدامهم.

في رحلاتي إلى المناطق المتضررة من الصراعات حول العالم أتيحت لي الفرصة لمقابلة العشرات من الأشخاص الشجعان والموهوبين الذين يعملون من أجل حماية الأطفال المتضررين من الصراعات. وهؤلاء الموظفون تابعون لصناديق وبرامج ووكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وشركائنا من المنظمات غير الحكومية، وهو ما يجسد الطابع الذي يزداد عمومية باطراد لحماية الأطفال على مستوى منظومة الأمم المتحدة وفقا لما يدعو إليه مجلس الأمن وأميننا العام نفسه. وأود أن أشكر اليونيسيف بصفة خاصة على مساعدتها لي في زياراتي الميدانية.

ويسعدني أن أرى أن إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة قد انتهت لتوها من وضع اللمسات الأخيرة على سياستها لحماية الأطفال التي أؤيدها تماما، وأنا متأكد من أن زميلي السيد لي روي سيتحدث عنها بالتفصيل. ولا يسعني أن أؤكد بما فيه الكفاية على الدور المحوري لحفظ السلام بالأمم المتحدة ولمستشاري حماية الأطفال في آلية الرصد والإبلاغ المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). ولذلك، المهم أيضا أن يضمن مجلس الأمن تجسيد استثماره في حماية الأطفال بصورة أكثر انتظاما من خلال قرارات خاصة ببلدان بعينها مع إيجاد أساس أكثر اتساقا لأحكام حماية الأطفال، بما في ذلك مستشارو حماية الأطفال، في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية.

لقد حثني مجلس الأمن والجمعية العامة مرارا على القيام بمهام ميدانية لرصد الحالات القطرية وعلى أن أكون صوتا أخلاقيا مستقلا من أجل الأطفال وأن أكون نصيرا لاحتياجاتهم. وكانت أحدث رحلاتي إلى غزة وجنوب إسرائيل وإلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي دونغو بشمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية التي زرتها مؤخرا، قتل جيش الرب للمقاومة ٩٩٠ شخصا واختطف ٣٠٠ طفل منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والسكان يهربون بالاختباء في الأدغال الآن. وفي شمال كيفو، أدى الإدماج السريع للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيرها من الجماعات المسلحة في القوات المسلحة الكونغولية إلى ضم أطفال إلى صفوف الجيش الوطني. وعلى الرغم من إخلاء سبيل ١ ٣٠٠ طفل وتسليمهم إلى شركاء في حماية الأطفال، لا يزال أطفال كثيرون غيرهم مجندين.

وفي جنوب كيفو، تثير عملية كيميا الثانية الوشيكة، وهي عملية عسكرية مشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قلقا بالغا من حدوث تشرد واسع النطاق واستخدام الأطفال جنودا واحتمال ارتكاب الوحدات العسكرية غير الخاضعة للسيطرة عمليات ابتزاز بحق السكان المدنيين. ونظرا لمشاركة الأمم المتحدة في العمليات العسكرية الهجومية، فمن المهم للغاية أن يتابع المجلس تلك التطورات بعناية لضمان حماية الأطفال إلى أقصى حد ممكن.

في شباط/فبراير، زرت غزة وجنوب إسرائيل بعد أسابيع من الحرب. ولأن الزيارة جاءت بعد أيام فحسب من انتهاء القتال، كان الأطفال ومدرسوهم وآباؤهم في غزة

ما زالوا في حالة صدمة وبدا الهلع في نظراتهم. ويطالب الأطفال بالمساءلة ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب لهم. ولا بد من فتح المعابر ولا بد أن تبدأ إعادة التعمير على وجه السرعة. والجميع يأملون في السلام، وفي جنوب إسرائيل، حيث يعيش الأطفال أيضا في خوف، تتحدث البنات والصبية بحرية عن التواصل مع إخوانهم وأخواتهم من الفلسطينيين.

وفي سري لانكا، لا تزال الحالة مؤسفة بالنسبة للأطفال في الشمال والشرق. وفي المستقبل القريب، أعتزم إيفاد مبعوث خاص لكي يبدأ مشاورات مع الحكومة. ويواصل نمور تحرير تاميل إيلام تجنيد الأطفال للقتال على خطوط الجبهة ويستخدمون القوة لإبقاء الكثير من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في دائرة الخطر. وتحث الأمم المتحدة الحكومة على التحلي بالرفق عسكريا والإبقاء على وقف طويل للقتال كي يتسنى للعاملين في المجال الإنساني المساعدة في التفاوض على المرور الآمن للمدنيين المتبقين. ومن واجب الحكومة أن تحمي مواطنيها إلى أقصى حد ممكن وأن تحجم عن استخدام المدفعية الثقيلة.

وتدعو الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى أن تفي المعسكرات التي تقيمها الحكومة للمشردين داخليا بالمعايير الدولية. ونأمل ألا يعمي المكسب العسكري القصير الأجل أعين السلطات عن المطالب المزمنة بالمصالحة. ومن غير المحتمل أن ينسى الأشخاص الذين جردوا من كرامتهم، وبخاصة الأطفال، ما تعرضوا له.

يجب استكمال زياراتي الميدانية والمعلومات الواردة في هذا التقرير بالتجربة المروعة للأطفال على أرض الواقع. وستستمعون في وقت لاحق من هذا الصباح إلى غريس، الطفلة التي كانت مجندة سابقا، وهي تصف للمجلس ما مرت به وما الذي تأمل هي وأقرانها من الأطفال في الحصول عليه من هذه الهيئة.

وفي أثناء زيارتي لمقاطعة كيفو الشمالية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، التقيت بفتاة عمرها ١٢ عاما واسمها أديلا. وأبلغتني بأنها انضمت إلى مليشيا الماي ماي لأن والديها لم يعد بمقدورهما دفع نفقاتها المدرسية ولأنها تعتقد أن حمل بندقية من شأنه حمايتها من الاغتصاب. غير أن أديلا، كما هو الحال بالنسبة للآلاف من الأطفال الآخرين في الكونغو، وبالرغم من بندقيتها، تعرضت أيضا للانتهاك والإيذاء الجنسي من قِبل قادتها. وكانت دائما ما تتضور جوعا في المعسكر ولكن كان عليها أن تقوم بجلب الماء والطهو والتنظيف علاوة على أنشطتها كمحاربة.

وفي الآونة الأخيرة، دخلت جماعات الماي ماي في عملية السلام وتعرف قسم حماية الطفل في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أديلا وقام بإطلاق سراحها. وهي الآن في مركز للإقامة المؤقتة تابع لإحدى المنظمات غير الحكومية وتدعمه اليونيسيف، وقد عادت منذ فترة وجيزة إلى المدرسة. وأشرقت عيناها حين أخبرتني بأنها تعتزم أن تصبح معلمة في مدرسة.

ماذا أقول لأديلا وغريس وغيرهما من مئات ضحايا العنف الجنسي من البنات والبنين الذين ألتقي بهم في أثناء المهام التي اضطلع بها في البلدان المتأثرة بالصراعات؟ هل من العدل أن أقول إن الانتهاكات التي يعاني منها أولئك الأطفال هي انتهاكات من الدرجة الثانية وإن المجلس لا يرغب إيلاءها ذات التركيز وذات الاهتمام؟ غير أنني أعتقد في قرارة نفسي أن ذلك ليس قصد المجتمع الدولي وأن هذا اليوم سيبدأ عصرا جديدا فيما أطلق عليه سلفي عصر التطبيق.

الـرئيس (تكلـم بالإسـبانية): أشـكر الـسيدة كوماراسـوامي علـى إحاطتـها الإعلاميـة وعلـى كـل العمـل الذي تقوم به بشأن هذه المسألة البالغة الدقة.

وأعطـي الكلمـة الآن للـسيد ألان لـوروي، وكيـل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

الـسيد لـوروي (تكلـم بالفرنـسية): اسمحـوا لي في البدايـة بـأن أقـول لجميـع الحاضـرين إنـه لـشرف كـبير لنـا أن يـشتركوا معنـا في هـذه المناقشة الهامـة الـتي يجريهـا مجلـس الأمـن بـشأن التزامنـا بهـذا الموضـوع الحيـوي، وهـو الأطفـال والصراع المسلح.

إن مجلس الأمـن باتخاذه القـرار ١٢٦١ (١٩٩٩) قـد اعترف رسميا بأن حماية الأطفـال في الـصراع المـسلح أمـر بـالغ الأهميـة بالنـسبة للـسلام والأمـن. ومـن ثم فقـد أدمـج مجلـس الأمن في عـدد مـن الولايـات الخاصـة بعمليـات الأمـم المتحـدة لحفـظ الـسلام أحكامـا محـددة ودقيقـة للغايـة تتعلـق بحمايـة الأطفـال، ودأبـت علـى المطالبـة بـأن تؤخـذ حقـوق ورفـاه الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة بعين الاعتبـار في جميـع عمليات السلام واتفاقات السلام، وكـذلك في مراحـل إعـادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

لـذلك، فـإن حمايـة الأطفـال المتـضررين مـن جـراء الصراعات المسلحة تمثل بالنسبة لإدارة عمليات حفـظ الـسلام عنصرا لا غنى عنه من استراتيجيتنا ومن التزامنا اليومي. ولهذا الـسبب، فقـد اتخـذت إدارة عمليـات حفـظ الـسلام بالفعـل عددا من التدابير.

(تكلم بالإنكليزية)

وكخطوة أولى، قامت الإدارة في عـام ٢٠٠١ بتـوفير قـدرة داخليـة في مجـال حمايـة الطفـل علـى شـكل مجموعـة مـن المستشارين في هذا المجال. وقد أتـاح لنـا دعـم المجلـس المـستمر لـدور المستـشارين في مجـال حمايـة الطفـل في عمليـات حفـظ السلام ذات الصلة أن نعين مستشارين في أهـم ثمـاني عمليـات لحفظ السلام حتى الآن، وكـان آخـر هـذه التعيينـات في بدايـة ٢٠٠٩ في بعثـة العمليـة المختلطـة للاتحـاد الأفريقـي والأمـم المتحدة في دارفور وفي بعثة الأمم المتحـدة لتقـديم المـساعدة في أفغانـستان. كمـا قمنـا بتـوفير قـدرة داعمـة ذات خـبرة بحمايـة الطفل مؤلفة مـن مـوظفين دوليـين ووطنـيين علـى حـد سـواء. ويعمـل الموظفـون الوطنيـون، الـذين يـشكلون مـا يزيـد علـى ٤٠ في المائة مـن مجمـوع مـوظفي حمايـة الطفـل، بمثابـة مرجـع رئيسي لأعمالنا، نظرا لإلمامهم بـالأعراف والمجتمعـات المحلية. كمـا يظـل هـؤلاء يـشكلون إحـدى القـدرات الهامـة المتـوافرة علـى الـصعيد الـوطني بعـد أن تنتـهي مهمـة الأمـم المتحـدة وعملية حفظ الـسلام المعنيـة في نهايـة المطـاف. وقـد أدى هـذا الاسـتثمار إلى نتـائج عمليـة وعـزز تعمـيم الاهتمـام بالأطفـال المتأثرين بالصراع في أعمالنا.

فبادئ ذي بدء، يدعم مستشارو حماية الطفل رؤسـاء البعثات في إدماج الشواغل الرئيسية المتعلقـة بحمايـة الطفـل في جميع مراحل عملية السلام والاستراتيجية العامة لعمليـة حفـظ الـسلام، بمـا فيهـا، بطبيعـة الحـال، التفـاوض مـع الحكومـات والجماعات المسلحة والأطراف في الـصراع. ففـي بورونـدي، علـى سـبيل المثـال، شـكلت مـسألة إطـلاق سـراح المحـاربين الأطفـال الـسابقين المـرتبطين بحـزب تحريـر شـعب الهوتـو – قوات التحرير الوطنية جزءا رئيسيا مـن المفاوضـات باعتبارهـا مـن البنـود ذات الأولويـة في جـدول أعمـال الآليـة المـشتركة للتحقق والرصد، مما أدى إلى إطلاق سـراح ٣٤٠ مـن هـؤلاء المحاربين في بوروندي هذا الشهر وحده.

وتتواصل جهود التحقق المبذولة بغرض تحديد هويـة الأطفال في مناطق التجمع. وتأتي التطورات الهامة الناشـئة في هذا الصدد نتيجة للدعوة المتضافرة والمستمرة ولالتزام الميسر والمديريـة الـسياسية ومنظومـة الأمـم المتحـدة، بمـا فيهـا بطبيعـة الحـال بعثـة الأمـم المتحـدة في بورونـدي واليونيـسيف، إلى

جانب الدعم المقدم من مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

ثانيا، تتزايد قدرة عمليات حفظ السلام الآن على استخدام مواردها السياسية على نحو مؤثر وتوفير السبل اللازمة لتعزيز حماية الأطفال في الصراعات المسلحة والتصدي لانتهاكات حقوق الأطفال. وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، سمعت من فوري بوضوح الهاجس المشروع الذي أعربت عنه الممثلة الخاصة للأمين المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ولكن يمكنني القول أيضا بأنه قد تم تسجيل تقدم كبير بالنسبة لإطلاق سراح الأطفال في كيفو الشمالية بعد عملية سلام طويلة وفي أعقاب حملة توعية واسعة النطاق ورفيعة المستوى اضطلعت بها البعثة بالاشتراك مع اليونيسيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ واستهدفت المجتمعات المحلية والقوات المسلحة والجماعات المسلحة، وذلك فيما يتعلق بالمعايير الوطنية والدولية، التي تحظر استخدام الأطفال من قِبل الجماعات المسلحة والقوات المسلحة. وعند أول اتصال بالجماعات المسلحة في الميدان، أسهمت الوحدات العسكرية والمراقبون العسكريون التابعون للبعثة، الذين تم نشرهم في مناطق نائية ويصعب الوصول إليها بطرق أخرى، في إطلاق سراح الأطفال عن طريق التنبيه إلى وجود الأطفال ضمن الجماعات المسلحة وتوفير ما يلزم من المعلومات لإطلاق سراحهم، ومن دعم أمني ولوجستي حاسم الأهمية.

ورغم حدوث انتكاسة كبيرة خلال الأزمة التي نشبت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيادة التقارير الواردة عن إعادة تجنيد الأطفال خلال تلك الفترة، فقد واصلت البعثة واليونيسيف استعانتهما بالموارد العسكرية فيما يضطلعان به من أعمال من أجل ضمان إطلاق سراح الأطفال من القوات المسلحة ومن الجماعات المسلحة. وأنشئت نقاط تنسيق في الوحدات العسكرية في مختلف البعثات في أماكن من قبيل السودان وهايتي وكوت ديفوار. وقد ازداد النهوض بتعميم الشواغل الخاصة بحماية الطفل في أنشطة عمليات حفظ السلام من خلال التعاون الوثيق بين موظفي حماية الطفل وغيرهم من عناصر البعثة، ولا سيما المعنيون منهم بحقوق الإنسان ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون والعدل، وإصلاح قطاع الأمن، وشؤون الجنسين، والسلوك، والانضباط، أي في جميع الوحدات المختلفة داخل عمليات حفظ السلام التابعة لنا.

وثالثا، وهو الأهم، انخرطت عمليات حفظ السلام التابعة لنا بشكل متزايد في تنفيذ أولويات حماية الطفل الهامة، الواردة بالتفصيل في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتشمل هذه الأولويات تدريب جميع أفراد حفظ السلام على حماية الأطفال وحقوق الأطفال والتحاور مع الأطراف لإنهاء تجنيد الأطفال على أيدي القوات المسلحة والجماعات المسلحة وتنفيذ آليات الرصد والإبلاغ، المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

ويشكل تدريب أفراد حفظ السلام على حماية الأطفال وحقوق الأطفال أولوية مستمرة لنا وهو مدرج الآن كجزء لا يتجزأ من منهج ما قبل النشر الموجه للمدنيين. أما المادة التدريبية المتعلقة بحماية الطفل وحقوق الطفل فقد جرى تطويرها في البعثات المختلفة واستخدامها في التدريب التوجيهي لجميع وحدات القوات القادمة والعناصر المدنية. ويرمي هذا التدريب بالطبع إلى التوعية بتأثير الصراع المسلح على الأطفال ومعرفة القواعد والمعايير القانونية الدولية التي تنظم حماية حقوق الأطفال وتعزيزها.

وفي كوت ديفوار، تشترك البعثة مع التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة في تنفيذ برنامج لتدريب المدربين موجه لممثلي الأمم المتحدة من العسكريين ومن قوات الشرطة. ويزودهم هذا التدريب بالمعلومات والأدوات اللازمة لتوفير التدريب

بشأن حماية الطفل داخل أفرقتهم، مما يوسع نطاق تأثيرهم داخل الجهاز العسكري. وقد أخذ تأثير التدريب داخل البعثة على عمل البعثة يؤتي ثماره ويشجع على الأخذ بنهج واع تجاه الأطفال في أعمال أفراد الشرطة والأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تم الآن بشكل كامل في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي إدماج التدريب على حقوق الطفل وحماية الطفل في أنشطة بناء القدرات التي توفرها شرطة الأمم المتحدة لوحدات الشرطة الوطنية.

وتمثل آلية الرصد والإبلاغ أداة هامة لمساءلة مقترفي انتهاكات حقوق الطفل، وذلك منعا لارتكاب مزيد من الانتهاكات ولتعزيز حماية الأطفال المتضررين من جراء الصراع المسلح. وكما يعلم المجلس، تشترك إدارة عمليات حفظ السلام مع اليونيسيف في رئاسة فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ في سبع عمليات لحفظ السلام في السودان وتشاد وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار.

وداخل منطقة البعثة، تضطلع أفرقتنا الخاصة بحماية الأطفال بالرصد والإبلاغ المنتظمين وتدعم إعداد تقارير محددة بالتعاون مع اليونيسيف وفرق المهام القطرية التابعة للأمم المتحدة ووحدات البعثة الأخرى، خاصة المعنية منها بحقوق الإنسان.

وفي أثناء زيارتي لمقاطعة كيفو الشمالية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، التقيت بفتاة عمرها ١٢ عاما واسمها أديلا. وأبلغتني بأنها انضمت إلى مليشيا الماي ماي لأن والديها لم يعد بمقدورهما دفع نفقاتها المدرسية ولأنها تعتقد أن حمل بندقية من شأنه حمايتها من الاغتصاب. غير أن أديلا، كما هو الحال بالنسبة للآلاف من الأطفال الآخرين في الكونغو، وبالرغم من بندقيتها، تعرضت أيضا للانتهاك والإيذاء الجنسي من قِبل قادتها. وكانت دائما ما تتضور جوعا في المعسكر ولكن كان عليها أن تقوم بجلب الماء والطهو والتنظيف علاوة على أنشطتها كمحاربة.

وفي الآونة الأخيرة، دخلت جماعات الماي ماي في عملية السلام وتعرف قسم حماية الطفل في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أديلا وقام بإطلاق سراحها. وهي الآن في مركز للإقامة المؤقتة تابع لإحدى المنظمات غير الحكومية وتدعمه اليونيسيف، وقد عادت منذ فترة وجيزة إلى المدرسة. وأشرقت عيناها حين أخبرتني بأنها تعتزم أن تصبح معلمة في مدرسة.

ماذا أقول لأديلا وغريس وغيرهما من مئات ضحايا العنف الجنسي من البنات والبنين الذين ألتقي بهم في أثناء المهام التي أضطلع بها في البلدان المتأثرة بالصراعات؟ هل من العدل أن أقول إن الانتهاكات التي يعاني منها أولئك الأطفال هي انتهاكات من الدرجة الثانية وإن المجلس لا يرغب إيلائها ذات التركيز وذات الاهتمام؟ غير أنني أعتقد في قرارة نفسي أن ذلك ليس قصد المجتمع الدولي وأن هذا اليوم سيبدأ عصرا جديدا فيما أطلق عليه سلفي عصر التطبيق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة كوماراسوامي على إحاطتها الإعلامية وعلى كل العمل الذي تقوم به بشأن هذه المسألة البالغة الدقة.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ألان لوروي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد لوروي (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية بأن أقول لجميع الحاضرين إنه لشرف كبير لنا أن يشتركوا معنا في هذه المناقشة الهامة التي يجريها مجلس الأمن بشأن التزامنا بهذا الموضوع الحيوي، وهو الأطفال والصراع المسلح.

إن مجلس الأمن باتخاذه القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) قد اعترف رسميا بأن حماية الأطفال في الصراع المسلح أمر بالغ الأهمية بالنسبة للسلام والأمن. ومن ثم فقد أدمج مجلس الأمن في عدد من الولايات الخاصة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أحكاما محددة ودقيقة للغاية تتعلق بحماية الأطفال، ودأبت على المطالبة بأن تؤخذ حقوق ورفاه الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة بعين الاعتبار في جميع عمليات السلام واتفاقات السلام، وكذلك في مراحل إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

لذلك، فإن حماية الأطفال المتضررين من جراء الصراعات المسلحة تمثل بالنسبة لإدارة عمليات حفظ السلام عنصرا لا غنى عنه من استراتيجيتنا ومن التزامنا اليومي. ولهذا السبب، فقد اتخذت إدارة عمليات حفظ السلام بالفعل عددا من التدابير.

(تكلم بالإنكليزية)

وكخطوة أولى، قامت الإدارة في عام ٢٠٠١ بتوفير قدرة داخلية في مجال حماية الطفل على شكل مجموعة من المستشارين في هذا المجال. وقد أتاح لنا دعم المجلس المستمر لدور المستشارين في مجال حماية الطفل في عمليات حفظ السلام ذات الصلة أن نعين مستشارين في أهم ثماني عمليات لحفظ السلام حتى الآن، وكان آخر هذه التعيينات في بداية ٢٠٠٩ في بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. كما قمنا بتوفير قدرة داعمة ذات خبرة بحماية الطفل مؤلفة من موظفين دوليين ووطنيين على حد سواء. ويعمل الموظفون الوطنيون، الذين يشكلون ما يزيد على ٤٠ في المائة من مجموع موظفي حماية الطفل، بمثابة مرجع رئيسي لأعمالنا، نظرا لإلمامهم بالأعراف والمجتمعات المحلية. كما يظل هؤلاء يشكلون إحدى القدرات الهامة المتوافرة على الصعيد الوطني بعد أن تنتهي مهمة الأمم المتحدة وعملية حفظ السلام المعنية في نهاية المطاف. وقد أدى هذا الاستثمار إلى نتائج عملية وعزز تعميم الاهتمام بالأطفال المتأثرين بالصراع في أعمالنا.

فبادئ ذي بدء، يدعم مستشارو حماية الطفل رؤساء البعثات في إدماج الشواغل الرئيسية المتعلقة بحماية الطفل في جميع مراحل عملية السلام والاستراتيجية العامة لعملية حفظ السلام، بما فيها، بطبيعة الحال، التفاوض مع الحكومات والجماعات المسلحة والأطراف في الصراع. ففي بوروندي، على سبيل المثال، شكلت مسألة إطلاق سراح المحاربين الأطفال السابقين المرتبطين بحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية جزءا رئيسيا من المفاوضات باعتبارها من البنود ذات الأولوية في جدول أعمال الآلية المشتركة للتحقق والرصد، مما أدى إلى إطلاق سراح ٣٤٠ من هؤلاء المحاربين في بوروندي هذا الشهر وحده.

وتتواصل جهود التحقق المبذولة بغرض تحديد هوية الأطفال في مناطق التجمع. وتأتي التطورات الهامة الناشئة في هذا الصدد نتيجة للدعوة المتضافرة والمستمرة ولالتزام الميسر والمديرية السياسية ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها بطبيعة الحال بعثة الأمم المتحدة في بوروندي واليونيسيف، إلى جانب الدعم المقدم من مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

ثانيا، تتزايد قدرة عمليات حفظ السلام الآن على استخدام مواردها السياسية على نحو مؤثر وتوفير السبل اللازمة لتعزيز حماية الأطفال في الصراعات المسلحة والتصدي لانتهاكات حقوق الأطفال. وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، سمعت من فوري بوضوح الهاجس المشروع الذي أعربت عنه الممثلة الخاصة للأمين المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ولكن يمكنني القول أيضا بأنه قد تم

تسجيل تقدم كبير بالنسبة لإطلاق سراح الأطفال في كيفو الشمالية بعد عملية سلام طويلة وفي أعقاب حملة توعية واسعة النطاق ورفيعة المستوى اضطلعت بها البعثة بالاشتراك مع اليونيسيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ واستهدفت المجتمعات المحلية والقوات المسلحة والجماعات المسلحة، وذلك فيما يتعلق بالمعايير الوطنية والدولية، التي تحظر استخدام الأطفال من قِبل الجماعات المسلحة والقوات المسلحة. وعند أول اتصال بالجماعات المسلحة في الميدان، أسهمت الوحدات العسكرية والمراقبون العسكريون التابعون للبعثة، الذين تم نشرهم في مناطق نائية ويصعب الوصول إليها بطرق أخرى، في إطلاق سراح الأطفال عن طريق التنبيه إلى وجود الأطفال ضمن الجماعات المسلحة وتوفير ما يلزم من المعلومات لإطلاق سراحهم، ومن دعم أمني ولوجستي حاسم الأهمية.

ورغم حدوث انتكاسة كبيرة خلال الأزمة التي نشبت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيادة التقارير الواردة عن إعادة تجنيد الأطفال خلال تلك الفترة، فقد واصلت البعثة واليونيسيف استعانتهما بالموارد العسكرية فيما يضطلعان به من أعمال من أجل ضمان إطلاق سراح الأطفال من القوات المسلحة ومن الجماعات المسلحة. وأنشئت نقاط تنسيق في الوحدات العسكرية في مختلف البعثات في أماكن من قبيل السودان وهايتي وكوت ديفوار. وقد ازداد النهوض بتعميم الشواغل الخاصة بحماية الطفل في أنشطة عمليات حفظ السلام من خلال التعاون الوثيق بين موظفي حماية الطفل وغيرهم من عناصر البعثة، ولا سيما المعنيون منهم بحقوق الإنسان ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون والعدل، وإصلاح قطاع الأمن، وشؤون الجنسين، والسلوك، والانضباط، أي في جميع الوحدات المختلفة داخل عمليات حفظ السلام التابعة لنا.

وثالثا، وهو الأهم، انخرطت عمليات حفظ السلام التابعة لنا بشكل متزايد في تنفيذ أولويات حماية الطفل الهامة، الواردة بالتفصيل في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتشمل هذه الأولويات تدريب جميع أفراد حفظ السلام على حماية الأطفال وحقوق الأطفال والتحاور مع الأطراف لإنهاء تجنيد الأطفال على أيدي القوات المسلحة والجماعات المسلحة وتنفيذ آليات الرصد والإبلاغ، المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

ويشكل تدريب أفراد حفظ السلام على حماية الأطفال وحقوق الأطفال أولوية مستمرة لنا وهو مدرج الآن كجزء لا يتجزأ من منهج ما قبل النشر الموجه للمدنيين. أما المادة التدريبية المتعلقة بحماية الطفل وحقوق الطفل فقد جرى تطويرها في البعثات المختلفة واستخدامها في التدريب التوجيهي لجميع وحدات القوات القادمة والعناصر المدنية. ويرمي هذا التدريب بالطبع إلى التوعية بتأثير الصراع المسلح على الأطفال ومعرفة القواعد والمعايير القانونية الدولية التي تنظم حماية حقوق الأطفال وتعزيزها.

وفي كوت ديفوار، تشترك البعثة مع التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة في تنفيذ برنامج لتدريب المدربين موجه لممثلي الأمم المتحدة من العسكريين ومن قوات الشرطة. ويزودهم هذا التدريب بالمعلومات والأدوات اللازمة لتوفير التدريب بشأن حماية الطفل داخل أفرقتهم، مما يوسع نطاق تأثيرهم داخل الجهاز العسكري. وقد أخذ تأثير التدريب داخل البعثة على عمل البعثة يؤتي ثماره ويشجع على الأخذ بنهج واع تجاه الأطفال في أعمال أفراد الشرطة والأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، تم الآن بشكل كامل في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي إدماج التدريب على حقوق الطفل وحماية الطفل في أنشطة بناء القدرات التي توفرها شرطة الأمم المتحدة لوحدات الشرطة الوطنية.

وتمثل آلية الرصد والإبلاغ أداة هامة لمساءلة مقترفي انتهاكات حقوق الطفل، وذلك منعا لارتكاب مزيد من الانتهاكات ولتعزيز حماية الأطفال المتضررين من جراء الصراع المسلح. وكما يعلم المجلس، تشترك إدارة عمليات حفظ السلام مع اليونيسيف في رئاسة فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالرصد والإبلاغ في سبع عمليات لحفظ السلام في السودان وتشاد وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار.

وداخل منطقة البعثة، تضطلع أفرقتنا الخاصة بحماية الأطفال بالرصد والإبلاغ المنتظمين وتدعم إعداد تقارير محددة بالتعاون مع اليونيسيف وفرق المهام القطرية التابعة للأمم المتحدة ووحدات البعثة الأخرى، خاصة المعنية منها بحقوق الإنسان.

وبدمجها مع تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ وخطط العمل تصبح متابعة منهجية لاستنتاجات وتوصيات مجلس الأمن. وفي كوت ديفوار، وفي أعقاب حذف أسماء أطراف الصراع من مرفقي تقرير الأمين العام، حولت البعثة اهتمامها إلى القيام بمهامها. في كانون الثاني/يناير من هذا العام، تلقت البعثة برنامج عمل من قوات الدفاع والأمن التابعة للقوات الجديدة تتعهد فيه بمكافحة العنف الجنسي كما طلب الفريق العامل التابع لمجلس الأمن في استنتاجاته الأخيرة عن كوت ديفوار.

(تكلم بالفرنسية)

لتوطيد التزامنا نحو الأطفال في الصراع المسلح وزيادة إضفاء الطابع المؤسسي عليه، عكفت إدارة عمليات حفظ السلام على إنشاء برنامج في جميع أقسامها لكفالة أن تصبح حماية الأطفال في الصراع المسلح معلما في جميع عملياتنا. وتلك السياسة يجري رسمها على أساس التشاور الواسع فيما بين بعثاتنا في الميدان وبالطبع في المقر هنا في نيويورك وفي اليونيسيف وفي مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية الأطفال في النزاع المسلح، وكذلك في الكثير من الجهات الفاعلة الرئيسية. ونعمل أيضا على تنسيق جميع العناصر في مجال حماية الأطفال، وخاصة في إطار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن بالأطفال والصراعات المسلحة، والقرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنساني ضد المرأة والقرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦).

وأخيرا، أود أن أطمئن الأعضاء بشأن الالتزام الذي لا يعرف الكلل لإدارة عمليات حفظ السلام لدعم هذه المسألة بوصفها جزءا لا يتجزأ في جميع أنشطتنا. وقد ألزمت إدارتي نفسها بكفالة المتابعة الحثيثة للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن لضمان أن يكون بوسعنا الاستمرار في توفير أفاق السلام الدائم والمستدام للأطفال. وتحقيقا لتلك الغاية، من الواضح أننا نواصل تعاوننا الوثيق مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية الأطفال في النزاع المسلح واليونيسيف وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وبالطبع، فإننا كالعادة نعول على دعم مجلس الأمن لمؤازرتنا في هذه المهمة الجوهرية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد لي روي على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيدة آن فينيمان، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

السيدة فينيمان (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأعضاء على منحي الفرصة للانضمام إليهم اليوم في الوقت الذي يناقش فيه المجلس حالة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. وتقدر اليونيسيف مشاركة المجلس في مسألة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح وتكريسه لها. ونشكر الأمين العام على اهتمام المستمر والشخصي والتزامها بهذه المسألة. إن السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة ما برحت ماضية دون

كلل وتعمل بصورة فعالة جدا بالنيابة عن الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري الخاص للقيادة في حكومة المكسيك بشأن هذه المسألة. وهذا الانخراط الجماعي على أعلى مستوى ممكن يحدث فرقا حقيقيا في حياة الأطفال كونه يعمل بمثابة برنامج للدعوة ويرعى الفتيان والفتيات في حالات الصراع.

لا يزال ملايين الأطفال في العالم متأثرين بالصراع المسلح. وفي الحقيقة بالنسبة للعديد منهم فإن الصراع هو كل ما يعرفونه. وفي أحيان كثيرة جدا فإن الأطفال يرون طفولتهم تنجرف إلى الاضطراب وأسرهم وأصدقائهم يقتلون وتتعرض حياتهم وصحتهم ورفاههم للخطر. ومن دواعي الحزن أن تلك هي الحالة اليوم بالنسبة للعديد من الأطفال في سري لانكا.

ومن غير المدهش أن نسبة الوفيات دون سن الخامسة من بين أعلى النسب في البلدان المتأثرة بالصراعات المسلحة. إن الأطفال هم ضحايا الحرب الوحيدين غير المقصودين، وفي بعض الحالات يصبحون أهدافا مباشرة. وتقارير الأمين العام التي تصدرها آلية الرصد والإبلاغ التي أنشأها مجلس الأمن تشهد على هذا. وكل حادث من الحوادث يجري الإبلاغ عنه يمثل مأساة شخصية. لقد اجتمعنا بالفتيان والفتيات الذين تم اغتصابهم من قبل الجنود والذين يخافون على حياتهم، وأصيب البعض منهم بفيروس نقص المناعة البشرية. وهناك أطفال تم تجنيدهم من قبل المجموعات المسلحة واستخدُموا كجنود أو أرقا جنسيين.

وفي أماكن مثل أفغانستان، هوجمت المدارس والمدرسون، وبخاصة كانت الإناث من التلاميذ أهدافا للأعمال المروعة. وعندما زرت غزة في وقت مبكر من هذا العام، شاهدت ما لحق بالمدارس من أضرار وتدمير وشاهدت أطفالا يعانون من الصدمة النفسية جراء العنف وفقدان أحبائهم. ومن المحزن، كما يبين التقرير أن عدم احترام حرمة المدارس لا يزال هو الحال في عديد كثير جدا من البلدان.

لا يزال الأطفال ضحايا لحروب البالغين. غير أن هناك وميض أمل. فقبل بضعة أسابيع، أطلق سراح ٣٤٢ طفلا في بوروندي بعد عام من الدعوة المشتركة من جانب شركاء حماية الأطفال. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أطلقت مجموعات وقوات مسلحة سراح نحو ١ ٢٠٠ طفل في شمال كيفو بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الحوار بشأن قضايا الأطفال مع أطراف الصراع عنصر هام وقد أسفر عن التزامات محددة وخطط عمل لمنع الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال وإنهائها. لقد أصبحت آلية الرصد والإبلاغ عنصرا رئيسيا في الاستراتيجية الشاملة لليونيسيف بشأن حماية الأطفال المتمثلة في تعزيز البيئة الحمائية للأطفال في حالات الصراع المسلح. كذلك فإن الرصد والإبلاغ عنصران هاما موجبة لردود فعالة والقيام بأعمال وقائية.

إن اليونيسيف تستجيب للأطفال الذين هم ضحايا الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك توفير الدعم لنظم حماية الأطفال الوطنية وللناجين من العنف الجنسي مع توفير التدريب المناسب لأفراد القوات المسلحة وإعادة دمج الأطفال الذين استخدمتهم القوات المسلحة.

وهذا العام تصادف الذكرى الخمسون لاتفاقيات جنيف والذكرى العشرون لاتفاقية حقوق الطفل. في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، رحبت اليونيسيف باعتماد اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. ومن الجدير بالذكر أن نحو ٤٠ في المائة من إجمالي المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا جراء استخدام الذخائر العنقودية كانوا من الأطفال. وفي العام المقبل، سوف تصادف الذكرى العاشرة لاعتماد البروتوكول

الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن انخراط الأطفال في الصراعات المسلحة، وتصادف هذه السنة الذكرى السنوية العاشرة لأول قرار لمجلس الأمن بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، أي القرار ١٢٦١ (١٩٩٩).

وأسهمت تلك المشاعل في توفير إطار أقوى من الحماية للأطفال في الصراعات المسلحة، ولا بد لنا من أن نبني على ذلك حتى المزيد من الزخم. وترحب اليونيسيف بالتقرير الثامن للامين العام بشأن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2009/158) ونؤيد التوصيات الوارد فيه.

وأنوه بوجه خاص بالتوصية بتوسيع نطاق المعايير بما يكفل تضمين مرفقي تقريري أسماء الأطراف التي ترتكب الاغتصاب وأشكالا جسيمة أخرى من العنف الجنسي بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح دون الإخلال بإمكانية زيادة توسيع نطاق المعايير في المستقبل لتشمل انتهاكات أخرى منها، إذا أمكن، قتل الأطفال وتشويههم عمدا.

وعلى الرغم من التحديات التي أمامنا، تم إحراز تقدم. واليونيسيف لا تزال ملتزمة بالعمل من أجل الأطفال في الصراعات المسلح، بما في ذلك من خلال مواصلة الجهود لرصد أعمال العنف الجسيمة والإبلاغ عنها والتصدي لها. ولا بد من تعزيز القانون الإنساني الدولي واحترام حقوق الأطفال، ولا بد من محاسبة من يرتكبون أعمال العنف بالأطفال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة فينيمان على بيانها.

أعطي الكلمة للسيدة غريس أكالو، الطفلة المجندة السابقة في أوغندا.

السيدة أكالو (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المجلس على دعوتي لكي أعبر بعض الشيء عن محنة الأطفال في الحروب، الذين لا تُسمع أصواتهم. اسمي غريس أكالو، وأنا من أوغندا، ووُلدتُ في الجزء الشمالي من أوغندا. إنني هنا لا لكي أتكلم عن قصتي فحسب، بل لأتكلم أيضا بالنيابة عن جميع الأطفال في الصراعات المسلحة، الذين عليهم أن يواجهوا فظائع الحروب ويبقوا على قيد الحياة، والذين يعانون من خلال الأضرار التي تلحق بهم جراء استخدامهم بصفة جنود أطفال ومن خلال ما يتعرضون له من حالات الاغتصاب والإيذاء الجنسي. وإنني ممتنة لوجود ممثلين على أعلى المستويات هنا، وهذا يعني بالنسبة إلي أنكم تهتمون بهذا الموضوع، وأنكم من صانعي القرار الذين يرغبون في إبداء التزامهم بوقف المعاناة التي يتعرض لها الأطفال في الحروب.

اسمحوا لي أن أروي لكم قصتي. بعد الانتهاء من تعليمي الابتدائي، أرسلني والديّ إلى كلية سانت ماري أبوكي، وهي مدرسة ثانوية للبنات في شمال أوغندا. وقد نزلت بالقسم الداخلي مع عشرات البنات من أماكن بعيدة. وأثارني أن عددا قليلا لا غير من بنات قريتي ذهبن إلى المدرسة الثانوية. وقد علمت مزايا التعليم. وكنت مصممة على أن أكون أول من يذهب إلى الجامعة في قريتي.

وللأسف، أُجهض حلمي بمستقبل عظيم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، عندما اقتحم جنود جيش الرب للمقاومة مهجعي وخطفوا ١٣٩ بنتا، بمن فيهن أنا. وقد كنت من بين الخمس الأوائل اللاتي تم تقييدهن ودفعهن إلى الخروج. وقد أجبرنا جنود جيش الرب للمقاومة على تشكيل أربعة صفوف مستقيمة، وتم اقتيادنا إلى الغابة. وعلمت في تلك اللحظة أنه لن تُكتب لنا النجاة. لقد ماتت روحي، وظل جسدي مبتلا على الدوام بالبول.

والأخت راشيل، نائبة مديرة المدرسة، تبعت المتمردين. وكان لا حول لها ولا قوة. وقد هدد المتمردون بقتلها أو اغتصابها أمامنا. وطُلب إليها الرحيل، ولكنها رفضت الرحيل بدون أطفالها. وتمسكت بموقفها، وفي النهاية

أُفرج عنها مع ١٠٩ من البنات. و لم أكن ضمن المحظوظات، فقد كنت من بين الثلاثين اللائي أُجبرن على البقاء.

بعد شهر من التيه في غابات شمال أوغندا، تم تقسيمنا إلى مجموعتين لكي يسهل التحكم بمسيرتنا إلى جنوب السودان. وفي الطريق، قُتل الكثير من الأطفال الذين لم يستطيعوا السير وتُركت جثثهم في الغابة. وقد استخدم المتمردون العصي والفؤوس والحراب والسواطير في السيطرة علينا.

وعندما وصلنا إلى السودان، تم تسليمنا أنا وصديقاتي بنادق آلية من طراز AK-47. وعُلّمنا كيف نفك البندقية وننظفها ونركبها. و لم يتم تدريب فريقي على الرماية أو القتال. وأُخبرنا أن الجوع وحده هو الذي سيعلمنا، وبالفعل حدث ذلك. وأُرسلت مع صديقاتي للقتال ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان عدة مرات. وكان الجوع والعطش هما حالنا كل يوم. وأثناء السير الطويل وعند عودتي من القتال ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان، سقطت مغشيا عليّ من العطش والجوع، وقام أفراد جيش الرب للمقاومة بدفني فعلا في مقبرة سطحية، ظنا منهم أنني فارقت الحياة.

وبالإضافة إلى إجبارنا على القتال، تم توزيعي مع زملائي على قادة المتمردين. وأُجبرنا على قتل البنات اللائي حاولن الهرب أو رفضن معاشرة أزواجهن. وقد اغتُصبت مرارا وتكرارا من جانب قائد جيش الرب للمقاومة في مناسبات لا تحصى. كنت فتاة صغيرة بريئة. لم أعرف أي رجل في حياتي حتى ذلك اليوم. لقد شعرت بصخرة تخترق جلدي. ولكن كان علي أن أبقى على قيد الحياة.

في نيسان/أبريل ١٩٩٧، وبعد مرور سبعة أشهر على وقوعي في الأسر، أُتيحت لي أخيرا فرصة للهرب من المتمردين. لقد هوجم جيش الرب للمقاومة من قِبل المتمردين من جنوب السودان، مما أتاح لي فرصة الفرار. ومشيت لمدة أسبوعين بدون طعام، بالعيش فقط على أوراق الأشجار البرية والتربة وقطر الندى في الصباح. وأنقذني فلاحون من جنوب السودان وسلّموني إلى جنود الحكومة الأوغندية، الذين سلّموني بدورهم إلى الأخت راشيل. كنت سعيدة بعودتي، ولكن قلبي كان يتقطع حزنا بسبب التعذيب المستمر الذي كانت صديقاتي ما زلن يتعرضن له. لقد تركت ورائي الكثير منهن.

بعد شهر من بقائي بالمترل، رجعت مرة أخرى إلى كلية سانت ماري أبوكي وتخرجت منها فيما بعد. لقد كنت محظوظة بوصولي إلى مستوى التعليم الجامعي. ولكن الكثير من البنات اللاتي تمكّنّ من الهرب لا يستطعن العودة إلى المدرسة أو يحققن أحلامهن عن المستقبل، بسبب عدم مساعدتهن على التعامل مع تجاربهن الفظيعة، أو بسبب أن لديهن الآن أطفالا وُلدوا أثناء الأسر.

لقد رويتُ قصتي، ولكن ما لم تسمعوه من القصص يتعدى ذلك ألف مرة. هناك العشرات من الجيوش وجماعات المتمردين التي تواصل تجنيد الأطفال بنفس الطريقة حول العالم. وأنا هنا لكي أذكّركم بالمعاناة الحقيقية لهؤلاء الأطفال الذين يأملون في أن تقوموا بعمل أي شيء.

عندما قرأت التقرير المعروض علينا (S/2009/158)، اندهشت إزاء التقدم الذي أُحرز في منع البنات والصبيان من أن يؤخذوا قسرا من منازلهم، وأن يُضربوا ويُجبروا على القتل. وبالرغم من أن الجنود الأطفال ما زالوا موجودين، فإنه قد أُفرج بالفعل عن الكثير منهم. ومع ذلك، عندما استطردت في قراءة التقرير، رأيت القليل عن الموضوع الذي يعني الكثير بالنسبة لي. ماذا حدث للأولاد والبنات من ضحايا الاغتصاب؟ إن العنف الجنسي جريمة شنعاء ويجب

معاقبة مرتكبيها. يجب منع هذه الجريمة. وأقول ذلك من منطلق تجربتي.

لقد حالفني الحظ كثيرا في التمكّن من الهرب وتلقي الدعم من الناس الذين اهتموا بي، مثل الأخت راشيل. ولكن هناك الكثير من البنات ما زلن بانتظار الفرصة لإنقاذهن، وأنا أفكر فيهن في كل يوم من أيام حياتي.

لقد استمعت إلى الممثلة الخاصة عندما تساءلت عما ينبغي أن تقوله لضحايا العنف الجنسي، مثل أديلا وأنا. إن ردي في غاية البساطة: هناك أمل. هناك أمل لأنني أؤمن أيضا بأن هذا المجلس سيعمل وسينجح، من أجل خاطر الجنود الأطفال والآلاف من الأطفال الموجودين هناك، والذين لا يزالون ينتظرون النجاة. أقول ذلك عن نفسي، لأنني ما زلت أنتظر عودة بعض أصدقائي، ويحدوني الأمل في أن يلتزم كل فرد هنا بعودة أناس من قبيل أصدقائي إلى منازلهم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أتقدم بالشكر إلى غريس أكالو على حضورها هنا اليوم وعلى شجاعتها في مشاطرة تجربتها المريرة معنا. كما أود أن أهنئها على قوتها وإرادتها في التقدم إلى الأمام. وليس لدي أدنى شك في أن شهادة السيدة أكالو ينبغي أن تُظهِر لنا مدى الإلحاحية التي يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل بها العمل بشأن هذه القضية. أشكرك جزيل الشكر، غريس. ونتمنى لك جميعا كل النجاح في المستقبل.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بضرورة ألا تتجاوز بياناتهم مدة خمس دقائق بحيث يتسنى للمجلس الفراغ من عمله على وجه السرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات مطولة أن تتفضل بتعميم النصوص المطبوعة والإدلاء ببيانات وجيزة في القاعة.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود قبل البدء في بياني أن أتوجه شخصيا بالشكر لغريس أكالو لوجودها معنا اليوم وسردها لقصتها المؤثرة. وأؤكد لها أن كلماتها المؤثرة وتاريخها الشخصي ستنير لنا الطريق في مداولاتنا هذه.

أود في مستهل بياني أن أشكر الرئاسة المكسيكية لمجلس الأمن، ووفد المكسيك، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وكرواتيا إذ ترحب بتقرير الأمين العام (S/2009/158) تشيد بالعمل الهام الذي تقوم به السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، والمنظمات غير الحكومية الكثيرة العاملة في هذا المجال. وتتسم إسهاماتها جميعا بأهمية قصوى، إذ أنها تعطي صوتا لفرادى الأطفال ضحايا تلك الانتهاكات الجسيمة أو الذين سيقعون فريستها.

لقد أتيحت الفرصة لكرواتيا، من موقعها كعضو في مجلس الأمن وفي الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، أن تلمس مدى أهمية آلية الرصد والإبلاغ. وتتطلب تلك الآلية أن يتصدى المجلس لكل الحالات التي يقع فيها تجنيد واستغلال للأطفال. إن القوائم الملحقة بتقارير الأمين العام والمتضمنة لأسماء الأطراف في التراعات المسلحة التي تجند الأطفال وتستغلهم تتيح لمجلس الأمن وفريقه العامل الفرصة لاستخدام عدد من الأدوات في تصديه لهذه الانتهاكات.

على أن هذه الآلية لا يتم تفعيلها إلا في الحالات التي يجري فيها بالفعل تجنيد واستغلال الجنود الأطفال. بعبارة أخرى، إذا ارتكبت أطراف الصراع واحدة من المخالفات الجسيمة الخمس ضد الأطفال، خلاف تجنيدهم واستغلالهم، فإنها لن تدرج في قوائم التقرير، الأمر الذي يعني أنه لن يكون بإمكان المجلس أن يتخذ إجراء بشأنها. ويعني ذلك

على الصعيد العملي أن مجلس الأمن لن يتمكن من مساءلة تلك الأطراف في مناطق النزاع التي يُغتصب فيها الأطفال وتُهاجم المدارس والمستشفيات، ويقتل الأطفال عمدا ويشوهون أو يُختطفون بشكل مستمر.

من هذا المنطلق، ترحب كرواتيا بتوصية الأمين العام بأن يقوم مجلس الأمن بتوسيع المعايير التي تنطبق على مرافق تقريره بحيث تشمل الأطراف التي ترتكب الاغتصاب وأعمال العنف الجنسي الخطيرة الأخرى ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، دون الإخلال بإمكانية توسيع المعايير في المستقبل لتشمل انتهاكات أخرى.

إن مناخ الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة سيشجع مرتكبي تلك الانتهاكات على الاستمرار في إيذاء الأطفال بطرق شتى. وإزاء غياب أي عواقب حقيقية لأعمالهم أو تهديد بتعرضهم لجزاءات موجهة ضدهم من مجلس الأمن، فإنهم لن يجدوا سببا للتوقف عن أعمالهم.

وكرواتيا تتفهم جيدا أن جميع الانتهاكات الجسيمة تتطلب نفس القدر من الاهتمام في المجلس. ومع هذا، نشدد بشكل خاص على الأطفال في حالات النزاع المسلح لما يتسمون به من ضعف فوق ما يتسم به الآخرون ولما يخلّفه استهدافهم بالاغتصاب والعنف الجنسي من آثار طويلة الأمد على فرادى الأطفال أنفسهم وعلى المجتمعات التي يعيشون فيها. وتشعر كرواتيا بصدمة لكون أن الأطفال يشكلون ثلث عدد الأشخاص الذين يروعون بالاغتصاب. كما أن كرواتيا تشعر بقلق بالغ إزاء ما أوردته منظمة اليونسكو من أن عدد الاعتداءات على المدارس والطلاب والمعلمين قد تضاعف ست مرات في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦. إن هذه الإعمال المتعمدة، بالإضافة إلى الحوادث التي يتم فيها الاعتداء بالأحماض على وجوه الفتيات، إنما تهدف إلى حرمان الأطفال من حق التعليم ومن ثم جعلهم أكثر عرضة للانتهاكات في المستقبل.

إننا نشعر بالانزعاج أمام الحوادث المتكررة التي يتعرض فيها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية للاغتيال والخطف والضرب والتهديد. ويجب أن تتوقف تلك الممارسات، وكذلك نهب قوافل المساعدات، الأمر الذي يحرم الأطفال من المساعدة الإنسانية التي تنقذ حياتهم.

ومجلس الأمن، في سعيه لكفالة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بوسعه إظهار مدى التزامه بالأمر باعتماد قرار جديد بشأن الأطفال والصراع المسلح. والهدف من ذلك القرار الجديد هو تمكين المجلس من توسيع معايير آلية الرصد والإبلاغ لتشمل الاغتصاب وجرائم العنف الجنسي الجسيمة الأخرى ضد الأطفال. كما أن من شأنه أن يأذن لموظفي الأمم المتحدة ذوي الصلة بفتح حوار مع الجماعات والقوات المسلحة بغرض التحقق من تنفيذ خطط عمل ملموسة ومحددة بأطر زمنية، كما يمكن الطلب في ذلك القرار إلى الأمين العام أن يضمّن تقاريره معلومات تتعلق بتنفيذ جميع الطلبات الواردة في استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن.

علاوة على ذلك، ترى كرواتيا أن على مجلس الأمن أن ينظر في إحالة حالات فردية تتضمن انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبخاصة حيثما تعجز النظم الوطنية عن التصدي لتلك الحالات.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أتقدم بالشكر لجميع أصحاب الشأن الذين يعملون على حماية الأطفال. إن توحيد جهودنا هو السبيل الوحيد لبلوغ هدفنا المشترك لإيجاد عالم لا يكون فيه الأطفال ضحايا أو أهداف في النزاع المسلح.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمبادرة زملائنا المكسيكيين بتنظيم اجتماع اليوم لمجلس الأمن بشأن هذا البند البالغ الأهمية. كما أننا ممتنون للأمين العام على تقريره (S/2009/158). ونشكر أيضا السيدة كوماراسوامي والسيد لو روي والسيدة فينيمان على المعلومات التي قدموها والتي جاءت في أوانها. وقد أصغينا باهتمام عميق إلى شهادة الآنسة غريس أكالو التي تهز الوجدان.

تؤيد روسيا نداء الأمين العام الداعي لإيلاء الاهتمام اللازم لجميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في النزاع المسلح. وينبغي ألا تُترك الجرائم التي ترتكب في حق الأطفال دون عقاب. وهنا، نرحب بتوصية الأمين العام بتوسيع المعايير المطبّقة لإدراج الأطراف المختلفة في النزاعات المسلحة في مرافق تقاريره بحيث تشمل تلك المعايير قتل الأطفال وتشويههم.

إننا ندين دون تحفظ الاعتداءات المتعمدة ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال، والاستعمال المفرط والعشوائي والمميت وغير المتناسب للقوة. وأحد الأمثلة لتلك الأعمال كان اعتداء جيش جورجيا على أوسيتيا الجنوبية في آب/أغسطس ٢٠٠٨. إن قتل المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وتدمير المدارس والمستشفيات هناك، قد سجلته تقارير الأمين العام.

كما أنه لا يسعنا أن نلزم الصمت إزاء الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي إبان العمليات العسكرية التي قامت بها إسرائيل في غزة في كانون الثاني/يناير؛ والتي أودت بحياة المئات من الأطفال وأحالت المدارس – ومن بينها مدارس تديرها الأمم المتحدة – إلى حطام.

مرة أخرى، ندعو الأطراف في النزاع إلى احترام التزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي والامتناع عن استعمال القوة ضد السكان المدنيين.

لا يزال الأطفال يسقطون ضحايا الصراع في العراق وفي أفغانستان حيث تهاجم الجماعات المسلحة المواطنين الآمنين وتباشر أعمالها الإرهابية. إن إدراج القاعدة في العراق أخيرا، جنبا إلى جنب مع طالبان، ضمن مرتكبي الانتهاكات المذكورين في المرفق ١ للتقرير الحالي للأمين العام هو إجراء هام. وللأسف، فإن الأطفال في هذين البلدين يفقدون أرواحهم أيضا نتيجة لعمليات القوات الأجنبية، وهي التي أتت لحمايتهم. لقد أوردت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إحصاءات معبرة في هذا الصدد. وتستمر تلك الحوادث على وتيرة مأساوية رغم التطمينات المتكررة بأن ثمة إجراءات إضافية تتخذ لمنع تكرارها. إن هذا الأمر يعرض العمليات السلمية في تلك البلاد للخطر.

إننا نعتبر المحاولات الرامية إلى الإشارة إلى الضحايا المدنيين بعبارة ''أضرار تبعية'' أمرا غير مقبولا ويتنافى مع أحكام اتفاقيات جنيف، في جملة أمور. لهذا نطالب بالتحقيق الدقيق في مثل هذه الحوادث ومعاقبة مرتكبيها.

إننا سعداء لأن آليات الرصد والإبلاغ قد أنشئت في جميع الحالات التي تقع ضمن اختصاص الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويبقى الآن أن تقدم تلك الآليات، في الوقت المناسب، تقارير موضوعية ودقيقة ومعلومات موثوق بها، عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). وكذلك نحبّذ أن تضم بعثات حفظ السلام مستشارين لحماية الطفولة.

إننا نحيط علما بالعمل الذي تقوم به الأفرقة القطرية للأمم المتحدة لحث أطراف الصراع على اعتماد خطط عمل تهدف إلى تسريح الجنود الأطفال وإنهاء تجنيدهم. وفي هذا

الصدد، نشدد على أن إقامة الاتصالات بين آلية الأمم المتحدة والمجموعات غير الحكومية ينبغي أن تتم بموافقة حكومات الدول المتأثرة. زيادة على ذلك، فإن خطط العمل، ولئن كانت أداة لحماية الأطفال، ينبغي ألا تكون أهدافا بحد ذاتها. فالتحسن الحقيقي في وضع الأطفال على الأرض يفوق في أهميته لدى تقييم التقدم الوعود على الورق التي غالبا لا يتم الوفاء بها.

وقد قام الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، الذي ترأسته فرنسا وبعد ذلك المكسيك، بعمل كبير في صياغة توصيات بشأن حالات معينة. ويتطلب التنفيذ الفعال لتلك التوصيات تعزيز التعاون البناء مع الدول المهتمة.

وتتطلب إعادة تأهيل الضحايا الأطفال وإدماجهم في المجتمعات خطوات عملية على الأمد الطويل، بما في ذلك تهيئة الظروف التي تؤمن لهم التعليم الكامل والرعاية الصحية. كما توجد حاجة إلى اتخاذ خطوات لمنع الجريمة ضد القاصرين. وفي ما يتعلق بالعديد من حالات النزاع ومرحلة ما بعد انتهاء النزاع، يمكن أن يكون العامل الحاسم هو الدعم الدولي الفعال للجهود الوطنية لحماية حقوق الأطفال.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا بالكامل البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق اليوم ممثل الجمهورية التشيكية نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشكر وزيرة خارجية المكسيك على مبادرتها بعقد اجتماعنا اليوم لكي نتناول قضية الأطفال والنزاع المسلح. كما أود أن أشكر السيد آلين لي روي، والممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والنزاع المسلح، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والأمين العام على بياناتهم. وأود أيضا أن أشكر السيدة غريس أكالو على شهادتها المؤثرة، التي تذكرنا بخطورة الجرائم التي يجب أن نضع حدا لها.

وأود كذلك أن أحيي التزام السيد كلود هيلر، الممثل الدائم للمكسيك، الذي تولى بروح من الإيمان والتصميم مهام رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

لقد ركز الفريق العامل طوال الأعوام الأربعة الماضية على تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، وأسهم في إطلاق سراح عشرات الآلاف من الأطفال. تحقق ذلك بفضل الجهود الدؤوبة لجميع أعضاء مجلس الأمن، والممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة راديكا كوماراسوامي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على أعلى المستويات، وغيرهم من الجهات الفاعلة في الميدان، ولا سيما المنظمات غير الحكومية.

ولكن ما زال أمامنا الكثير مما يتعين القيام به، كما تذكرنا يوميا الحالة المأساوية للأطفال المتضررين جراء النزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، والسودان وسري لانكا. ولا بد لنا من الاستجابة لذلك. فإذا كانت الأطراف المتنازعة لا تنفذ خطط العمل لإطلاق الأطفال بالرغم من الدعوات المتكررة لمجلس الأمن، يجب ألا نتردد في فرض جزاءات قاسية ومستهدفة. ولسوء الطالع، لا توجد وقاية فعالة أو رادع بدون جزاءات. وفي هذا الصدد، أرحب ترحيبا خاصا بالإجراءات المتخذة من جانب المحكمة الجنائية الدولية ونظام العدالة الجنائي الدولي، حيث أثبتا قدرتهما على مقاضاة المذنبين بتجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب على رأس الأولويات.

إننا لا نضع الحكومات الشرعية والمجموعات المسلحة على قدم المساواة، ولكن تقع على عاتقهم جميعا المسؤولية نفسها المنبثقة عن مبادئ باريس. فالأطفال، جميع الأطفال،

يجب أن يكونوا بمنأى عن آفة الحرب. وما هو على المحك ليس مجرد حماية الأطفال، وأحيانا حتى مجرد بقائهم، وإنما مصداقية مجلس الأمن وقراراته.

وفرنسا على اقتناع بضرورة تحقيق تقدم جوهري إزاء الانتهاكات الخمسة الجسيمة الأخرى لحقوق الأطفال التي أحيلت إلى مجلس الأمن. ونحن نتفق تماما مع التحليلات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2009/158). فالطابع الواسع النطاق للجرائم الجنسية ضد الأطفال، والطابع الشمولي والمنظم والمخطط لتلك الجرائم في بعض الحالات يقتضي رد فعل حاسم. وكثيرا ما يجري قتل الأطفال وتشويههم جراء هجمات تنفذ عن سبق إصرار، بما في ذلك الهجمات الإرهابية التي تستهدف أطفال المدارس. وعلينا أن نفعل كل ما نستطيع لوقف تلك الأعمال المشينة وضمان مثول المرتكبين أمام المحاكم. إنني أرحب بالبيان الرئاسي الذي سيعتمد لاحقا اليوم، والذي سيوجه رسالة قوية إلى الأطراف في هذا المجال.

فكما قال برنارد كوتشنير هنا في العام الماضي،

> ”إن الوقت قد حان لنفكر معا بشأن إمكانية السماح للفريق العامل بالتصدي لمأساة العنف الجنسي، بمعزل عن ما إذا كان هناك أطفال جنود في البلد المعني أم لا“ (S/PV.5834، الصفحة ٣١).

إن توسيع نطاق المعايير بغية إضافة أطراف إلى ”قائمة العار“ لتشمل العنف الجنسي والقتل والتشويه المتعمدين سيشكل خطوة هامة أولى. ومجلس الأمن سيلزم نفسه اليوم بالتصرف خلال ثلاثة أشهر. وعلينا أن نضمن القيام بمتابعة هذا القرار بالفعل، مما سيقتضي بشكل خاص انطلاق إنشاء آلية الإبلاغ والرصد.

وفي ضوء خبرة فرنسا في رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، أود أن أشاطركم ثلاثة مقترحات نعتقد أنها ستجعل عمل الفريق العامل أكثر استباقا وشفافية وفعالية.

يجب أن تتم متابعة استنتاجات الفريق العامل، وذلك، أولا، من جانب الفريق العامل نفسه، الذي ينبغي أن يعزز استخدامه للمعلومات المقدمة إليه بانتظام من جانب الأمانة العامة والمنظمات غير الحكومية؛ وثانيا، من جانب مجلس الأمن ولجان الجزاءات التابعة له عند النظر في برامج عملها؛ وأخيرا، العمل بالشراكة مع المانحين، لكي يُضمن بشكل خاص حصول الأطفال الذين يتم إطلاقهم من أيدي الجماعات المسلحة، وجميع الأطفال الآخرين من ضحايا الإساءة، على العناية المناسبة وإشراكهم في برامج إعادة الإدماج. ويمكن تنظيم اجتماعات غير رسمية للمانحين تحقيقا لهذا الغرض.

إن المنتدى الاستعراضي لمؤتمر باريس المعقود تحت عنوان ”لتحرير الأطفال من الحرب“ الذي أطلقه في أيلول/سبتمبر الماضي وزير الخارجية وحقوق الإنسان الفرنسي، يمكن أن يشكل إطارا لتلك الاجتماعات. ويمكن لخبرة فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام أن تكون إطارا مرجعيا بشأن المنهجية. وقد قررت فرنسا في الاجتماع الأول للمنتدى، الذي انعقد العام الماضي، أن تسهم بمبلغ مليون يورو لبرامج اليونيسيف لإعادة الإدماج والتأهيل الاجتماعي. ونأمل أن تتمكن بلدان أخرى أن تحذو حذونا، ويمكن أن يتم ذلك، على سبيل المثال، في منتدى المتابعة لالتزامات باريس الذي سننظمه في الخريف القادم في سياق الدورة المقبلة للجمعية العامة هنا في نيويورك.

إن قدرة استجابة الفريق العامل يمكن تعزيزها. وقد أثبت الفريق قدرته على اعتماد استنتاجات بشأن جميع

التقارير المقدمة إليه. ولكن الفريق لم يتمكن حتى الآن من العثور على الموارد التي تمكنه من القيام برد فعل رسمي على المعلومات المقلقة أحيانا التي ترده من الميدان في الفترات الفاصلة بين تقديم تقارير الأمين العام. وإننا نشعر بضرورة استجابة الفريق العامل بسرعة أكبر إلى حالات الطوارئ، كأن يسمح لرئيس الفريق العامل، مثلا، بالإعراب عن رد فعل علني باسم الفريق.

ويجب أن يكون عمل الفريق العامل أكثر شفافية. وقيام الفريق بعقد اجتماعات رسمية على أساس اجتماعات مجلس الأمن الرسمية تجعله يستفيد من كونها اجتماعات علنية، لكي تتمكن الدول الكثيرة المهتمة بقضية الأطفال والتراع المسلح من أن تكون على معرفة أفضل، مما سيمكنها من المشاركة في الضغط الضروري الذي يمارسه المجتمع الدولي على البلدان والجماعات الممانعة. ويمكن تجربة استخدام تكنولوجيات الإعلام الحديثة كالبث عبر الإنترنت لكي تتمكن الجهات صاحبة المصلحة في الميدان من الاستفادة منه والمساهمة فيه، ولكي تتمكن حتى من المشاركة في المناقشات.

ويجب أن تقدم الأمانة العامة مزيدا من الدعم إذا أريد لهذه التدابير أن تنفذ ولهذه الأهداف أن تتحقق. وفي الوقت الحالي، يقع كل العبء على كاهل رئيس الفريق العامل. ونعتقد أن زيادة العبء على عمل الفريق يتطلب تخصيص الموارد الكافية.

وفي الوقت الذي يعتقد بوجود ٢٠٠ ٠٠٠ طفل جندي في العالم، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يحول انتباهه عن هذه المأساة أو أن يتوانى في جهوده لتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

وفي هذا الصدد، ما زالت المبادئ التوجيهية للسياسة الفرنسية على حالها بدون تغيير، وهي ترد في النص الكامل لملاحظاتي الذي سيوزع عليكم. ونقوم بترجمة هذه المبادئ إلى أفعال، كما يشهد على ذلك إنشاء منصبين لملحقين متخصصين بمسائل الأطفال في الصراعات المسلحة في بعثتينا الدبلوماسيتين في كل من السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكل منهما ميزانيتها الخاصة وولايتها الإقليمية وهما تعملان بصورة وثيقة مع سلطات البلدين المعنيين وشركائنا في الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والمانحين الآخرين. ونتيجة لذلك تمكنا، بمشاركة اليونيسيف، من الاستجابة بسرعة عندما تم إطلاق سراح حوالى مائة طفل في بوروندي قبل بضعة أسابيع. وتمكنا أيضا من تنفيذ برامج في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية تتضمن بشكل كامل أفضل الممارسات التي حددتها مبادئ باريس.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس عزم فرنسا على دعم جهود المكسيك بصفتها رئيس فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح. وبالرغم من الإجراءات المعقدة، وبالرغم من مدة التطوير الطويلة، لا بد وأن نظل نشعر بالحاجة هذه المسألة. إن مصير عشرات الآلاف من الأطفال يعتمد على ذلك. إنهم يعولوا علينا للقيام بمبادرات ملموسة. لقد أخبرتنا غريس أكالو قبل قليل عن أملها وثقتها بنا، وبقدرتنا على التصرف. وأنا متأكد أننا سنلبي نداءها ونضطلع جميعنا بمسؤولياتنا كاملة.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأشكر وزيرة الخارجية إسبينوزا على قيادتكم في استضافة هذه المناقشة الهامة اليوم. وأود أن أستهل بياني بتقديم الشكر لوزيرة الخارجية على تعليقاتها التي جاءت في الوقت المناسب بشأن مواجهة المكسيك لأزمة إنفلونزا الخنازير. إننا هنا في الولايات المتحدة قلوبنا مع شعب المكسيك في هذا الوقت الحرج، ونحيي عاليا الجهود التي تبذلها المكسيك للتصدي

لهذه الأزمة واحتوائها. وتقف حكومتي إلى جانب صديقتنا وجارتنا، المكسيك، ونحن نعمل معا لمواجهة هذا التحدي المشترك، الذي يمس بلدينا، وفي الواقع، أجزاء أخرى عديدة من العالم.

وأود كذلك أن أرحب بالمكسيك بصفتها الرئيس الجديد لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح، وأن أشكر فرنسا على قيادتها بصفتها رئيس الفريق خلال السنوات القليلة الماضية.

وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص كوماراسوامي على إحاطتها الإعلامية وعلى دفاعها الثابت عن أطفال العالم فهي ما زالت تحظى بدعمنا الكامل. وأود أن أعرب أيضا عن مدى تأثرنا جميعا بشهادة الشابة غريس أكالو، التي ذكرتنا قصتها وتجربتها بالتزاماتنا وأهمية ما نقوم بمناقشته هنا اليوم.

إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما عميقا برفاه الأطفال، ويشمل ذلك حماية الأطفال من ويلات الحرب. فكل يوم يجد مئات الآلاف من الأطفال أنفسهم في براثن الصراعات المسلحة، لا تتوفر لهم الحماية، ويتم استغلالهم وسوء معاملتهم ويغتصبون ويصبحون عرضة للإساءة. ولقد أعرب مجلس الأمن وفريقه العامل عن الإرادة السياسية لمساعدة هؤلاء الأطفال وساعدا في تسليط الضوء الدولي على معاناتهم. ولذا، ترحب الولايات المتحدة بتقرير الأمين العام (S/2009/158). فهو يتضمن معلومات قيمة عن الرصد والإبلاغ تبرز كلا من التقدم الحقيقي والمآسي الجارية. ويعرض توصيات مفيدة لاتخاذ التدابير المقبلة.

وقبل أن انتقل إلى بقية التقرير، اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات بشأن بعض الحالات المحددة.

هناك أنباء جيدة من أوغندا. فكما يشير التقرير، ليس لدينا في الوقت الحاضر أي دليل على أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية قد قامت بتجنيد الأطفال منذ آب/أغسطس ٢٠٠٧. وتعمل أوغندا بصرامة على تنفيذ القوانين والتشريعات التي تمنع تجنيد الأطفال أو استعمالهم كجنود. ونثني على حكومة أوغندا لجهودها وتوقيعها على خطة العمل في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ونحث جميع الحكومات الأخرى والأطراف من غير الدول على أن تحذو حذو أوغندا بوضع وتوقيع وتنفيذ خطط عمل خاصة بها.

لكن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت أليمة. فخلال الفترة المشمولة في التقرير، وثقت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٥٥٤ حالة جديدة من تجنيد الأطفال على أيدي الجماعات المسلحة، وكان من بينهم ٢٦ فتاة. ويساورنا أيضا القلق العميق إزاء ما يسميه تقرير الأمين العام ''انتشار العنف الجنسي''، من جانب المجموعات المسلحة في ذاك البلد. وهناك، بصورة خاصة، مجموعتان مسلحتان أجنبيتان تعملان في جمهورية الكونغو الديمقراطية - وهما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة - وتواصلان اختطاف الأطفال لاستخدامهم كجنود وحمالين وللرق الجنسي، وقد قتل بعض هؤلاء الأبرياء بدم بارد.

ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء الوضع في سري لانكا، حيث القتال بين قوات الحكومة ومنظمة نمور تاميل إيلام للتحرير يؤدي إلى مأساة إنسانية متزايدة وخطيرة. وهناك تقارير لم يتم التحقق منها تثير الجزع حقا تفيد بأن الحكومة تواصل القصف بالأسلحة الثقيلة في منطقة الصراع، مما يسبب وقوع إصابات كبيرة في صفوف المدنيين. وهناك تقارير تفيد بأن منظمة نمور تاميل إيلام للتحرير قد زادت من تجنيد الأطفال قسرا، ويقال إن المنظمة تقوم بتهديد الأسر التي تسعى إلى تقديم معلومات عن أطفالهم إلى الأمم المتحدة. وتستعمل الجبهة كذلك المدنيين كدروع بشرية، مما يعرض الأطفال حتى لأخطار أكبر.

لا بد لحكومة سري لانكا ومنظمة نمور التاميل أن تتقيدا بالتزاماهما لتفادي ضياع المزيد من أرواح المدنيين. ولا نزال نشعر بالإحباط والقلق لأن حكومة سري لانكا لم تسمح بعد لفريق إنساني من الأمم المتحدة بالدخول إلى منطقة الصراع لتيسير عمليات الإغاثة والإجلاء الآمن للمدنيين، بمن فيهم الأطفال.

وما زلنا أيضا نشعر بالقلق العميق إزاء الأحداث في السودان، حيث ما يقرب من خمسمائة طفل، بعضهم في سن الثانية عشرة قد جندوا منذ شباط/فبراير ٢٠٠٨ على أيدي عدد كبير من الجماعات المسلحة، بما في ذلك القوات الحكومية. وفضلا عن ذلك، فإن الهجمات والقيود المفروضة على عمال الإغاثة الإنسانية قد أعاقت توصيل المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. كما أن قيام حكومة السودان مؤخرا بطرد ١٣ منظمة إنسانية دولية غير حكومية قد عرض أطفال دارفور في المناطق الثلاث للمزيد من الأخطار الجسيمة. ويساور حكومتي أيضا بالغ القلق إزاء الحالات الـ ٥٣ التي تم التحقق منها باغتصاب الأطفال من جانب عناصر حكومية مسلحة في دارفور – وهذا أمر آمل أن نتفق عليه جميعنا بأنه غير مقبول على الإطلاق.

إن الأوضاع في السودان وسري لانكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها تذكرنا بالعمل الكثير الذي ما زال علينا أن نقوم به. وهناك خطوة ذات جدوى وتتمثل في توسيع نطاق عمل آليات الرصد والإبلاغ التي يأذن بها قرار مجلس الأمن ١٦١٢(٢٠٠٥) لتشمل الاغتصاب والعنف الجنسي ضد الأطفال في مناطق القتال، وكذلك قتلهم وتشويههم. وكما يبين تقرير الأمين العام، فإن معدلات ارتكاب هذه الجرائم ضد الأطفال في مناطق القتال قد ازدادت بشكل مقلق. وتؤيد الولايات المتحدة توسيع نطاق آليات الرصد هذه. ونحيي مجلس الأمن على موافقته التي سيحظى بها اليوم البيان الرئاسي الذي يشير إلى الهدف نفسه، ونتطلع إلى المزيد من الإجراءات من جانب المجلس بشأن هذه القضية.

وأخيرا، يذكرنا تقرير الأمين العام بأن بعض الحكومات والمليشيات ترتكب الانتهاكات بشكل متكرر – هيئات تصر على تجنيد الأطفال بصورة غير قانونية واستعمالهم جنودا في تحد لإرادة المجتمع الدولي. وحيث توجد جيوش ومليشيات تعتمد على الأطفال لملء صفوفها ولا تغير سبل عملها، فإن هذا المجلس لديه السلطة والمسؤولية للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة. إن الولايات المتحدة عاقدة العزم على القيام بدورها. ودعمنا للمنظمات الدولية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية إنما يساعد في تلبية احتياجات اللاجئين والأطفال وغيرهم الذين قلبت الصراعات حياتهم رأسا على عقب، بمن في ذلك ضحايا الحرب الصغار منهم. كما أننا نعمل مع شركائنا من المنظمات غير الحكومية لتوفير التعليم وغيره من البرامج لتلبية احتياجات الأطفال والمراهقين في مناطق الصراع ومنحهم الأمل في مستقبل أفضل.

لقد أحرز مجلس الأمن والمجتمع الدولي تقدما ملحوظا، ولكن يجب ألا تتوقف الآن. إذ نتشاطر المسؤولية عن حماية جميع أطفال العالم وتوفير مستقبلا واعدا مليء بالفرص لهم، وليس مستقبل تعتوره الحروب وسوء المعاملة. لقد استمعنا إلى قصص مؤثرة عن الأطفال الجنود السابقين مثل الصبية غريس التي كانت هنا اليوم، وإسماعيل بييه وإيمانويل جال. فليصبح هربهم من الرعب واليأس لتصبح هو القاعدة للأطفال في الصراعات المسلحة، وليس استثناء ملحوظا. وليصبح بقاؤهم على قيد الحياة والنجاح حافزا لنا جميعا ودافعا لأن نبذل المزيد من الجهود.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر سفيرة الولايات المتحدة على بيانها بشأن وباء إنفلونزا الخنازير. كما أود أن أعرب عن امتناني لحكومة بلدها على التعاون والنهج المنفتح جدا والدعم والتعاون الوثيق معا في التصدي لهذا التحدي المشترك.

السيد لا يفان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أرحب بكم في نيويورك، سيدتي الرئيسة، لترؤس هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة الأطفال والصراع المسلح. أود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون، ونائبة الأمين العام ميغيرو، والممثلة الخاصة كوماراسوامي، ووكيل الأمين العام لوروي، والمدير التنفيذي لليونيسيف فينيمان على الإحاطات الإعلامية التي قدموها. كما أود أن أشكر الضحية والجندية الطفلة سابقا غريس أكالو على بيانها المؤثر.

لقد حدد مجلس الأمن ستة من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ترتكبها أطراف النزاع المسلح وهي: تجنيد الأطفال واستخدامهم انتهاكا للقانون الدولي، وقتل الأطفال وتشويههم، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الخطيرة، وعمليات الاختطاف، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال. ويتعين على مجلس الأمن إيلاء جميع الانتهاكات الستة المرتكبة ضد الأطفال نفس القدر من الاهتمام. ونؤيد مختلف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، لتعزيز حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية.

أولا، إن مهمة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة وضمان عودتهم إلى حياتهم الطبيعية في فترة ما بعد الصراع هي مهمة مشتركة لجميع الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة. لذلك، يتعين على مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الكيانات ذات الصلة اتباع نهج متكامل والقيام باستجابة مشتركة. أما بخصوص مجلس الأمن، فينبغي له العمل من منظور تسوية الصراع لحماية الأطفال من أذى الصراع المسلح عن طريق التركيز على منع نشوب الصراعات والقضاء على الأسباب الجذرية للصراع المسلح. وفي السنوات الأخيرة، أدى تصاعد التوتر في بعض مناطق الصراعات المحلية إلى تعريض الأطفال لمحنة قاسية، في حين أن إحراز تقدم إيجابي في عمليات السلام في مناطق أخرى بعث الأمل في المستقبل الأطفال في المجتمعات المحلية. ويدل ذلك على أنه ينبغي لمجلس الأمن التركيز أكثر على الصراعات نفسها وتركيز جهوده على منع نشوب الصراعات.

ثانيا، عند الاضطلاع بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، من الضروري احترام حكومات البلدان المعنية وتشجيعها على القيام بدور رئيسي. ويؤكد القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) أن حكومة البلد المعني تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية الأطفال. وينبغي للأطراف المعنية، خلال أدائها لعملها في مجال حماية الأطفال، أن تتعاون تعاونا كاملا مع حكومات البلدان المعنية في جهد مشترك يرمي إلى حماية الأطفال من أذى الصراعات المسلحة. وينبغي لمجلس الأمن والفريق العامل المحافظة على الاتصالات المتكررة مع حكومات البلدان المعنية، والاعتراف بالتدابير الإيجابية التي اتخذتها ودعمها وتعزيز الثقة المتبادلة معها.

ثالثا، ينبغي أن يواصل مجلس الأمن العمل على تحسين آلية الرصد والإبلاغ وعمل الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وأنشئت آلية الرصد والإبلاغ حتى الآن في جميع البلدان المدرجة في مرفقات تقرير الأمين العام (S/2009/158). وبما أن المهمة الرئيسية لتلك الآلية هي جمع المعلومات، فينبغي لها عند أدائها لعملها تعزيز الاتصال والتعاون مع حكومات البلدان المعنية. وقام الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بالكثير من العمل منذ إنشائه

مما يبعث على ارتياحنا ونأمل أن يعزز الفريق العامل التعاون مع حكومات البلدان المعنية ويعالج المسائل ذات الصلة من خلال المشاورات، ويقدم إلى مجلس الأمن توصيات عملية وقابلة للتنفيذ. إن كاهل الفريق العامل مثقل بأعباء ضخمة. ولذلك، نأمل أن يضع الفريق أولويات واضحة وأن يحسن كفاءته.

إن الجهود التي يبذلها مجلس الأمن وحده لا تكفي لمعالجة مسألة الأطفال والصراع المسلح. ونرحب بقيام المنظمات الإقليمية بدور أكثر أهمية في معالجة هذه المسألة. بالإضافة إلى ذلك، نشجع المؤسسات الدولية مثل اليونيسيف والبنك الدولي على القيام بدور أكبر في مساعدة البلدان المعنية لمنع اشتراك الأطفال في التراعات المسلحة. ونرحب أيضا بمزيد من الإسهامات من المنظمات غير الحكومية.

وتشعر الصين بالقلق إزاء تأثير الصراع المسلح على الأطفال في المدى البعيد، وترى أنه من الضروري أن تتخذ تدابير طويلة الأجل لمساعدة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة على الاندماج في المجتمع واستئناف حياقم الطبيعية. وينبغي للمجتمع الدولي، لدى اضطلاعه بأنشطة إعادة البناء بعد انتهاء الصراع، وضع عودة الأطفال إلى البيوت والمدارس والمجتمع، بوصفها أولوية وتوفير ما يكفي من الضمانات المالية لهذا الغرض.

وتولي الصين أهمية كبرى لحماية حقوق الأطفال ومصالحهم. ونحن بتصديقنا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في التراعات المسلحة، أصبحنا دولة طرفا في البروتوكول. وندعو الدول التي لم تنضم إلى البروتوكول وتصدق عليه إلى القيام بذلك. ونأمل، من خلال جهودنا المشتركة، في أن يتحسن وضع الأطفال في الصراعات المسلحة تحسنا كبيرا وأن يكون بوسع جميع الأطفال التطلع نحو غد أفضل.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، أود، في مستهل بياني، أن أعبر لكم عن شكرنا لحضوركم معنا وترؤسكم شخصيا هذه المناقشة الهامة. أشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية وأود أيضا أن أثني على الآنسة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، ومديرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة على الجهود التي يبذلوها من أجل حماية الأطفال في مواقع الـتراع المسلح وأينما كانوا.

يسلط تقرير الأمين العام (S/2009/158) المعروض علينا الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وآليته للرصد والإبلاغ، وبشأن الامتثال فيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف التراع في عدد من البلدان. غير أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين أن يقوم به المجتمع الدولي لتنفيذ القرار المذكور. ونشير بصورة خاصة إلى أن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة ما زال مستمرا. ويجبر الأطفال على المشاركة في عمليات القتال، وفي قتل الناس، وكثيرا ما يتعرضون للاختطاف والاعتداء الجنسي.

وتعرب ليبيا عن قلقها وإدانتها لما يتعرض له الأطفال من جرائم في مناطق التراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، تؤيد دعوة الأمين العام الدول الأعضاء المعنية إلى اتخاذ الإجراءات الصارمة في إطار تشريعاقما الوطنية، ووفقا لأحكام القانون الإنساني الدولي، من أجل محاسبة مرتكبي تلك الجرائم وإيقاع أقصى العقوبات عليهم وعدم تمكينهم من الإفلات من العقاب. وتؤكد ليبيا أيضا تشاطرها للآراء التي تقول إن حماية الأطفال في الصراعات المسلحة ينبغي اعتبارها جانبا هاما من جوانب استراتيجية منع نشوب الصراعات المسلحة وحلها.

إن الأطفـال لا يزالـون هـم الـضحايا الرئيـسيون للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الصراعات في جميع أنحاء العالم. ويشكل تقرير الأمين العام (S/2009/158) شهادة محزنة على تلك الحقيقة. إننا نشاطر الأمين العام رأيه في أن احتجاز الأطفال في مناطق الصراع المختلفة بدعوى ارتباطهم بجماعات مسلحة يشكل انتهاكا صريحا للمعايير الدولية ونخص بالذكر ما يعانيه الأطفال الفلسطينيون المحتجزون في السجون الإسرائيلية من سوء معاملة وتعذيب واستجوابات قسرية. وفي هذا السياق، ندين بشدة الأعمال العسكرية الإسرائيلية التي أدت، خلال السنوات القليلة الماضية، إلى قتل وتشريد الآلاف من الأطفال الفلسطينيين، بسبب تدمير بيوتهم وتقتيل أسرهم، ناهيك عن آلاف الأطفال الذين يعانون يوميا من أجل الوصول إلى مدارسهم بسبب جدار الفصل العنصري الذي أقيم في الأراضي الفلسطينية، ومئات نقاط التفتيش التي تفصل بين القرى الفلسطينية. وهذه المعاناة التي لا مثيل لها في دوامها واستمرارها وحجمها تمثل سياسة مقررة للمحتل، وتمس عشرات الآلاف، ويجب أن تجرم مثل هذه الممارسات دون تردد.

إن ما يقوم به الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح من مساع تهدف إلى حماية الأطفال وانتشالهم من بؤر الصراع يستحق منا الثناء والتقدير، إلا أننا نناشد الفريق العامل تجنب الانتقائية وازدواجية المعايير في صياغة توصياته ونتائج أعماله، وتجنب أن تتسم تلك التوصيات بطابع التسييس.

وبالنظر إلى البعد الإقليمي لبعض التراعات، فإننا نثمن توصية الأمين العام الداعية إلى أن تخصص أفرقة الأمم المتحدة القطرية، فضلا عن البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام، ما يلزم من موارد لكفالة وجود آليات لتبادل المعلومات والتعاون في مجال الشواغل العابرة للحدود المتعلقة بحماية الطفل مثل تجنيد الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

إن حالة الفقر المدقع والحرمان التي يعاني منها السكان، واتساع رقعة التراعات، وغياب التنمية، وقلة سبل الحصول على الخدمات الأساسية، والافتقار إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية، عوامل تزيد من خطر تجنيد الأطفال، وتستدعي أن تكون برامج الانتعاش والتنمية بعيدة المدى ومرتبطة ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونابعة من احتياجات المجتمعات المحلية من أجل أن تكون عملية إدماج الأطفال في المجتمع مستدامة وناجحة. ولذلك، ندعو المؤسسات الدولية والمانحين إلى تقديم يد العون في مجال تنفيذ هذه البرامج، ونأمل أن تلاقي مناشدة الأمين العام الاستجابة من المجتمع الدولي، بما في ذلك البنك الدولي والأطراف الفاعلة الأخرى، وأن تلتزم برصد موارد أطول أجلا للوكالات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والوطنية الأخرى والمجتمع المدني، من أجل النهوض بأنشطة حماية الطفل.

وأخيرا، يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن أفضل وسيلة لحماية الأطفال في الصراعات هي العمل على منع نشوب هذه الصراعات من خلال معالجة أسبابها وتوابعها.

السيد غييرمي (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وزيرة خارجية المكسيك على حضورها بين ظهرانينا اليوم وعلى عقد هذه المناقشة الهامة. ويقدر بلدي تقديرا بالغا عمل الوفد المكسيكي في رئاسة مجلس الأمن، وقيادة المكسيك للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح. كما نشكر السيدة آن فينيمان، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيد ألان لوروي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على بيانيهما.

وعلى نحو خاص، يشكر وفد بلدي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح على عرضها للتقرير السنوي للأمين العام (S/2009/158) وعلى توصياتها لتعزيز فعالية ونجاعة جهود الفريق العامل.

كما استمعنا للشهادة المروعة لغريس أكالو. وينبغي أن تحفزنا كلماتها على العمل من أجل حماية الفتيات والفتيان في جميع أنحاء العالم.

وقد ركز وضع آلية الرصد والإبلاغ وإنشاء الفريق العامل اهتمام المجلس والمنظمة عموما على محنة الأطفال في حالات الصراع المسلح، وهي مسألة أصبحت بارزة في مناقشاتنا وتحليلنا الملموس لحالات بعينها.

إن استخدام أدوات جديدة مكَّننا فعلا من إحراز تقدم إيجابي للغاية في مكافحة تجنيد الأطفال. وفي جميع أنحاء العالم، توصلت الأطراف في الصراعات إلى اتفاقات لوقف تجنيد الأطفال وكفلت تسريح وإعادة إدماج الأطفال المجندين الذين يتعرضون للإيذاء وانتهاك حقوقهم. وعلى الرغم من تلك الإنجازات، ما زلنا نواجه تحديات كبيرة في تناول المسائل التي تؤثر على الأطفال في الصراعات.

ويشكل العدد المحدود من الحالات التي نُفِّذت فيها خطط عمل، وفقا لتقرير الأمين العام، مصدر قلق بالغ لكوستاريكا، شأنه في ذلك شأن النطاق المحدود للآليات القائمة التي تتناول أساسا تجنيد الأطفال وتحيل الانتهاكات الجسيمة الأخرى إلى مرتبة ثانوية. ونؤكد بصورة حازمة أن انعدام المتابعة المنهجية لتوصيات الفريق العامل قد حدَّ من النطاق والفعالية المحتملين للفريق العامل.

وتعتقد كوستاريكا أنه قد حان الوقت الآن لتقييم عمل الفريق واستعراض واستكمال وتعزيز الإطار المنصوص عليه في قراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦٢٠ (٢٠٠٥)، لا سيما في المجالات التالية.

أولا، يجب التوسع في تعداد الانتهاكات التي قد تحرك آلية الرصد والإبلاغ. وفيما يتعلق بتلك المسألة، يرى وفدي أن جميع الانتهاكات الخطيرة الستة المنصوص عليها في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) تتسم بنفس القدر من الجسامة، ونعتقد أنها يجب أن تخضع جميعها للدراسة على النحو الواجب وبصورة متوازنة من جانب الفريق العامل. وترى كوستاريكا أنه من غير المناسب إنشاء تراتبية مصطنعة، وهو ما حدث حتى الآن، حيث أنها لا تحرك آلية الرصد والإبلاغ إلا إزاء تجنيد الأطفال. وفي رأينا، إن هذه المعايير الضيقة والبالية تضع الانتهاكات الأخرى في المؤخرة عندما لا يكون هناك تجنيد للأطفال لتصبح مهملة.

تؤيد كوستاريكا تنفيذ نهج تدريجي يحرك آلية الرصد والإبلاغ على أساس انتهاكين جسيمين إضافيين: قتل الأطفال وتشويههم والعنف الجنسي. والواضح أنه لكفالة استمرارية هذا النهج، من الضروري، استنادا إلى القانون الدولي، وضع حدود واضحة لكل انتهاك جسيم والنص على الولاية القضائية وتحديد أكثر الاستجابات فعالية من جانب مختلف أجهزة الأمم المتحدة. ويرحب وفد بلادي بعزم المجلس اتخاذ إجراءات استجابة لهذا الشاغل في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة.

والمجال الثاني المهم لكوستاريكا هو ذلك المتعلق بخطط العمل. ويبدو من الضروري، بالنسبة إلينا، أن نستعرض بعناية العوامل التي تحد من تطبيقها حتى الآن. ومن الضروري أيضا تحديد الوقت المناسب لاستخدام هذه الأداة للرد على الانتهاكات الجسيمة الأخرى ومدى ملاءمة ذلك الاستخدام.

وترى بلادي أن هذه الخطط يجب أن تشمل مكونا للتعامل مع ضحايا الانتهاكات على نحو شامل ومستدام، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الأساسية في المجالات

الرئيسية مثل التعليم والصحة مع اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني وإيلاء اهتمام خاص بالمجموعات الضعيفة على نحو خاص مثل الأطفال من ذوي الإعاقات. وتستلزم هذه الاستجابة المشاركة الحتمية لشتى وكالات الأمم المتحدة وهي عامل رئيسي في منع حدوث انتهاكات أخرى.

ثالثا، يعتبر وفد بلادي أنه لا بد من متابعة أكثر انتظاما لتوصيات الفريق العامل بحيث يجب أن تكون بمثابة مؤشرات حقيقية للتقدم المحرز في التقييمات المتعاقبة لكل حالة. وينبغي أيضا أن تتواكب هذه المتابعة لتوصيات الفريق العامل مع تدابير وجزاءات، كما أكدت وفود أخرى هذا الصباح، لجعلها فعالة عند الضرورة. وفي هذا الصدد، نتفق مع التوصية الواردة في التقرير بأن تحال الحالات إلى لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن كوسيلة للردع. علاوة على ذلك، نعتقد أن استخدام آليات تكميلية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، لدعم المؤسسات القضائية الوطنية يمكن أيضا أن يكون أداة قيمة في مكافحة الإفلات من العقاب.

وأخيرا، نرى أن من الضروري أن يشتمل كل تقرير على تقييم بشأن تقدم كل حالة محددة أو تدهورها. ومن شأن هذه التقييمات إدخال تدبير لمساءلة الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة بحق الأطفال والذين يتحملون المسؤولية من بيننا عن مساءلة الجناة على السواء. ونشجع مكتب الممثلة الخاصة على ضمان أن تتجاوز تقاريرها تجميع معلومات إحصائية وأن تساعد على تحديد اتجاهات الانتهاكات وأنماطها بصورة أوضح، وكذلك التشجيع على وضع رؤية استراتيجية لإيجاد حلول لكل انتهاك من هذه الانتهاكات.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري العميق لقيادة المكسيك في تنظيم هذه المناقشة المهمة. ونقدر أيضا الرئيسين السابق والحالي للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، السفير ريبير ممثل فرنسا وأنتم سيدي الرئيس، لوضع هذه المسألة في صدارة جدول الأعمال الدولي. واليابان ملتزمة بتقديم أقصى دعم للعمل القيم الذي يضطلع به الفريق العامل.

أود أيضا أن أعرب عن الامتنان للأمين العام والممثلة الخاصة كوماراسوامي ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والمديرة التنفيذية لليونيسيف على حضورهم هنا هذا الصباح وعلى إسهاماقم الحيوية في حماية الأطفال. ونوجه شكرا خاصا إلى السيدة غريس أكالو على مشاطرقما إيانا تجربتها الحياتية المؤلمة ولكن الملهمة وأنشطتها لاستقطاب الدعم.

ولقد شهدنا في السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا طرأ على حالة الأطفال في بعض البلدان مع انتهاء العديد من الصراعات. ونحن نشعر بالتشجع إزاء التقدم اللافت الذي أحرز من خلال خطط العمل للإفراج عن الجنود الأطفال في العديد من البلدان، بما في ذلك بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

وفي الوقت ذاته، لم ينفذ الكثير من الأطراف الأخرى في الصراعات خطط العمل بعد. والواقع أن أسماء ١٩ طرفا وردت في مرفقات تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع على مدار السنوات الأربع المتعاقبة الماضية. واليابان تشعر بقلق عميق بشأن أولئك الأطفال الضعفاء، وبخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث لا تزال الحالة خطيرة، وكذلك في أماكن مثل أفغانستان والعراق ودارفور في السودان والصومال وسري لانكا.

ونقدر مساهمة الفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح لكن عمله غير مكتمل في ما يتعلق بالاستنتاجات. وينبغي للفريق أن يركز بدرجة أكبر في الأسابيع المقبلة على

متابعة استنتاجاته وتنفيذها بفعالية. وينبغي لمجلس الأمن حشد كل الوسائل المتاحة لنا لمكافحة الانتهاكات بحق الأطفال وإرسال إشارة سياسية قوية، بما في ذلك عمليات حفظ السلام والمهام السياسية الخاصة والمكاتب المتكاملة ولجنة بناء السلام ولجان الجزاءات.

وينبغي لمجلس الأمن أيضا الرد على الانتهاكات الجسيمة الأخرى بحق الأطفال في الصراع المسلح، مثل العنف الجنسي. واستخدام الاغتصاب المنهجي كأسلوب حربي أمر غير مسموح به. وينبغي للمجلس أن يرد بحزم وقوة على أي عنف جنسي في الصراع. وينبغي له أن يعزز آليات الرصد والإبلاغ. واليابان تؤيد توصية الأمين العام بإدراج الأطراف التي ترتكب الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الخطيرة بحق الأطفال في مرفقات تقاريره مستقبلا. ونعتقد أن توسيع نطاق المعايير يمكن أن يعزز قدرة الوكالات ميدانيا، مثل اليونيسيف، على القيام بالرصد والإبلاغ.

وثمة تهديد خطير آخر للكثير من الأطفال مصدره الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والذخائر العنقودية. وقد قتل نحو ٥ ٥٠٠ شخص أو شوهوا بفعل الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في عام ٢٠٠٧ ويشكل الأطفال أكثر من ثلث مجموع الضحايا. ونرحب بالتقدم المطرد في تنفيذ اتفاقية أوتاوا التي تحتفل الآن بالذكرى العاشرة لدخولها حيز النفاذ. ونرحب أيضا بالمؤتمر الذي عقد مؤخرا لتوقيع اتفاقية الذخائر العنقودية.

ويتحتم منع وفيات المدنيين والأطفال الأبرياء وتقديم الدعم للضحايا. ولهذا السبب، تبرعنا بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار لدول من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والسودان وأفغانستان ولبنان. وسنواصل تقديم تبرعات مماثلة.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لها أخطر الأثر على حالة الجنود الأطفال والعنف ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم وسوء معاملتهم. ولأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتم تداولها بصورة متكررة من خلال الاتجار غير المشروع بها، ينبغي لنا تشجيع كل بلد على تعزيز تنفيذه لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. واليابان تدعم بنشاط المشاريع ذات الصلة بالرقابة على الأسلحة الصغيرة في الصراع مثل تسريح الجماعات المسلحة غير القانونية في أفغانستان وبرنامج الرقابة على الأسلحة الصغيرة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

غير أن ثمة حلا جوهريا بقدر أكبر يتمثل في فرض قيود على تصدير الأسلحة إلى البلدان المشتبكة في صراع مسلح أو التي يحتمل نشوب صراع مسلح فيها. وتفرض السياسة التي تنتهجها اليابان منذ أمد بعيد لمنع تصدير الأسلحة معايير صارمة لنقل الأسلحة إلى أي بلد. وبناء على هذه السياسة، نؤيد إنشاء معيار دولي موحد لكفالة نقل الأسلحة التقليدية على نحو مسؤول ونشارك بنشاط في المناقشات ذات الصلة في الأمم المتحدة حول هذه المسألة.

وختاما، فإن الأطفال هم الفئة الأضعف في الكثير من حالات الصراع. واليابان من أشد المؤيدين لمفهوم الأمن البشري. ونحن فخورون جدا لأننا نعزز، بالتعاون مع المكسيك، أصدقاء الأمن البشري في الأمم المتحدة. ونعمل مع الشركاء المهتمين لبلوغ أهداف حماية السكان الضعفاء وتمكينهم على المستويين الإقليمي والمحلي، بما في ذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. ونسعى، عبر منع الآثار الضارة للصراع وتخفيف حدتها، إلى إتاحة مستقبل أكثر إشراقا للأطفال حول العالم.

السيد ماير – هارتينغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أولا أن أشكركم على حضوركم هنا اليوم وعلى التزامكم الشخصي بالمسائل التي نتعامل معها. كما أود أن أعبر عن تعاطفي وتضامني بخصوص الوباء الذي يشهده بلدكم حاليا، وهو وباء انتقل أيضا إلى بلدان أخرى، من بينها بلدان أوروبية مثل بلدي.

ونشعر بالامتنان لك، يا سيدتي الرئيسة، لما أبديته من إصرار في هذه المسألة اليوم، ولك بالتأكيد أن تعوّلي على تعاوننا الكامل في هذا الصدد. وأود أن أشكر المكسيك والممثل الدائم للمكسيك هنا في نيويورك على العمل الممتاز الذي تم أداؤه في الإعداد لهذه الجلسة وفي إطار الفريق العامل الذي يعالج هذه المسألة.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي سيدلي به ممثل الجمهورية التشيكية باسم الاتحاد الأوروبي.

ونعرب عن امتناننا للممثلة الخاصة للأمين العام كوماراسوامي، والمديرة التنفيذية فينيمان، ووكيل الأمين العام لي روي للبيانات التي أدلوا بها. ونرحب أيضا بشكل خاص، كما فعل الآخرون، بحضور السيدة غريس أكالو ونشكرها على ملاحظاتها المثيرة للتفكير والمحركة للمشاعر. ومن المهم للغاية بالنسبة لنا أن يصغي المجلس لأصوات ضحايا ذات الجرائم التي نحاول منعها. ويمكنني أن أؤكد للسيدة أكالو أننا سنعلم منها أفكارها وتجاربها وأنها ستدفعنا قدما للأمام في عملنا.

والتقرير الجديد للأمين العام (S/2009/158) يقدم لمحة عامة ممتازة وتقييما للتطورات التي طرأت منذ أواخر عام ٢٠٠٧. ونقدر التنفيذ الجاري لآلية الرصد والإبلاغ في حالات قطرية جديدة. كما يعدّ من التطورات الطيبة التوقيع على خطتي عمل رسميتين إضافيتين وحذف أحد الأحزاب من القائمة.

ورغم ذلك فإن تقرير الأمين العام يوضح بجلاء شديد أن ما يقل عن ١٠ في المائة من جميع الأطراف المذكورة في المرفقات قد دخلت في خطط عمل رسمية. والغالبية العظمى لتلك الأطراف جهات فاعلة من غير الدول. ونتفق مع الأمين العام في أن الاتصال المباشر بين الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والأطراف الفاعلة من غير الدول بالغ الأهمية لكفالة الحماية الفعالة للأطفال، ونهيب بالدول الأعضاء المعنية أن تسمح بهذا الاتصال في إطار القرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).

ووفقا لما جاء في التقرير، تم إدراج ١٩ من أطراف الصراعات في المرفقات خلال السنوات الأربع الماضية. ونرى أنه يجب على المجلس، لأجل الأطفال، أن يضمن الاحترام لقراراته وينبغي أن يفيد بشكل أفضل من الأدوات المتاحة له. ويلزم إقامة تواصل أكثر انتظاما بين الفريق العامل التابع لمجلس الأمن ولجان الجزاءات ذات الصلة. ونرحب بظهور هذه الفكرة في مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية هذه المناقشة. ونود أيضا أن نشجع الدول الأعضاء على تزويد لجان الجزاءات بمعلومات إضافية بهدف إدراج الأفراد أو الكيانات التي ترتكب انتهاكات وإساءات بحق الأطفال في القائمة.

ويلزم أيضا عمل المزيد للقضاء على الإفلات من العقاب ولتقديم الأفراد الذين يرتكبون جرائم ضد الأطفال للعدالة. ويجب أن تتخذ الدول الأعضاء التي يقلقها هذا إجراء حاسما لتعزيز سيادة القانون ويجب أن تكفل تقديم المسؤولين إلى العدالة سواء من خلال منظومات العدالة الوطنية أو آليات العدالة الدولية. ويمكن للمحكمة الجنائية الدولية، وأود أن أؤكد هذه النقطة، أن تؤدي دورا هاما في إنهاء الإفلات من العقاب في هذا المجال أيضا.

علاوة على ذلك، من المهم أن نضمن استمرار إدراج الأحكام الخاصة بحماية الأطفال في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية. ويجب إيلاء الاهتمام لحماية الأطفال بصفة منتظمة أيضا في اتفاقات السلام. ونعرب عن تقديرنا للعمل الهام الذي يؤديه المستشارون في مجال حماية الطفل ونرحب بزيادة نشرهم على مدى السنوات القليلة الماضية. وقد شرفت النمسا بدعم الجهود الجاري بذلها داخل منظومة الأمم المتحدة لإعداد التوجيهات لتعميم حماية الأطفال داخل أنشطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باستضافة حلقة عمل عن حماية الطفل قامت بتنظيمها إدارة عمليات حفظ السلام في المركز الجامعي الأوروبي لدراسات السلام في شتاتشلاننغ، بالنمسا، في آذار/مارس ٢٠٠٩. وجمعت حلقة العمل لأول مرة على قدر علمي بين مستشارين في مجال حماية الطفل من جميع عمليات السلام ومكاتب دعم بناء السلام التابعة للأمم المتحدة.

ونرحب خاصة بالتركيز الخاص في تقرير الأمين العام على مسألة اغتصاب الأطفال والعنف الجنسي ضدهم. فهما من الجرائم البشعة التي تنطوي على آثار بعيدة على نمو المجتمعات المتضررة. وبخلاف الانتهاكات الجسيمة الستة الأخرى، ليس لتلك الجرائم صلة واضحة بالحرب، ومع ذلك فإن العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس ضد الأطفال قد بلغ مستويات رهيبة في كثير من حالات الصراع.

وسيكون من الصعب ضمان فعالية عملنا ومصداقيته إذا ما ظل تجنيد الجنود الأطفال واستغلالهم هما المنفذ الوحيد لإدراج أطراف الصراعات المسلحة في مرفقات تقارير الأمين العام. لذلك فإننا نؤيد توصية الأمين العام بإضافة جريمة الاغتصاب والعنف الجنسي الجسيم كعنصر إضافي يؤدي لتحرك آلية الرصد والإبلاغ. كما أن لدينا الاستعداد لإدراج جريمة قتل الأطفال وتشويههم في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق.

ونرحب أيضا بالجهود الجاري بذلها داخل نطاق الأمم المتحدة لوضع استراتيجية لتحسين جمع البيانات والإبلاغ بها عن العنف الجنسي ونشجع هذه الجهود. ويجب أن نكفل الرد بشكل فعال على هذه الانتهاكات. كما نرى أنه يجب إيلاء التفكير للحالة الخاصة للأطفال ذوي الإعاقات. ونؤيد تماما الرأي الذي يذهب إلى أن القرارين ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) ينبغي أن يعزز كل منهما الآخر وأنه ينبغي تقصي العمليات التكميلية لتوثيق هذين القرارين و/أو الإبلاغ بشأنهما. ومن الخطوات الإيجابية مشاركة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في فرق العمل القطرية للأمم المتحدة.

ومن المهم أننا قد أحرزنا بعض التقدم، خلال المفاوضات في الأيام الماضية، ولكننا نأسف لأن مجلس الأمن لم يكن بعد مستعدا لاتخاذ إجراء بشأن هذه الشواغل الملحة. وقد لاحظنا أن أعضاء مجلس الأمن مستعدون لمواصلة نظرهم في هذه المسألة الهامة وسيواصلونه. ويمكنكم الاطمئنان يا سيدتي الرئيسة، إلى أن النمسا لا تزال على التزامها إزاء التوصل لإطار أكثر فعالية وكفاءة لحماية الأطفال. وسنواصل العمل مع الآخرين لكي نتيح صدور استجابة أكثر توازنا ومصداقية للمشاكل الفعلية للغاية التي تواجه الأطفال على أرض الواقع.

السيد تياندريبيوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم شخصيا يا سيدتي الرئيسة وأن أشكر الوفد المكسيكي، الرئاسة الجديدة للفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة في قضية هامة مثل حماية الأطفال في الصراع المسلح.

وننوه بحضور الأمين العام هذا الصباح ونشكره على ملاحظاته الهامة. ونعرب عن امتناننا للسيدة كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، لتقديمها تقرير الأمين العام (S/2009/158) والتزامها الشخصي بهذه القضية. كما نشكر السيدة فينيمان، والسيد لوروي على بيانيهما، ونتوجه بالشكر الخاص للسيدة أكالو لتعريفها إيانا بحجم الشدائد التي يعانيها الجندي الطفل ومناشدتها الحية، التي أثق بأن المجلس قد أحاط بها علما.

وبالرغم مما يمكن مشاهدته من تقدم ملحوظ في حماية الأطفال في مناطق الصراع المسلح، فإن الحالة لا تزال مبعثا للقلق. وانتهاكات حقوق الأطفال، كما تكشف لنا الأنباء، تتواصل في أشكال مختلفة، كلها متساوية في الخطورة، بغض النظر عن المقاييس القائمة في هذا الشأن. وتجنيد الأطفال واستخدامهم، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والقتل والتشويه، والهجمات التي تشن على المدارس والمستشفيات، وعمليات الاختطاف وإعاقة توصيل المساعدات الإنسانية تشكل جزءا من مصيرهم اليومي.

وتجنيد الأطفال واستخدامهم من قِبل كل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية مستمران في انتهاك للقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وللبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في التراعات المسلحة. ويكتسبان في بعض المناطق، ولا سيما تجنيد الجنود الأطفال عبر الحدود، بما في ذلك في مخيمات المشردين داخليا واللاجئين، أبعادا مثيرة للفزع بشكل خاص.

أما فيما يتعلق بالعنف الجنسي، فهو يحدث صدمة نفسانية وله آثار نفسية مدمرة سواء على الضحايا أو على مجتمعاتهم المحلية. ومن دواعي الأسف أن القصور الذاتي الاجتماعي والثقافي ما زال يشكل عائقا في طريق القضاء عليها، ومحاكمة مرتكبيها، وفوق كل شيء تقديم الرعاية القانونية والطبية والنفسية الملائمة للضحايا.

والهجمات التي تشن بشكل منهجي ومتعمد على التلاميذ والمدرسين والمدارس مرفوضة بنفس الدرجة. وحتى في أوقات الصراع، لا بد من أن يستمر التعليم وعلى الأطراف أن تتحمل مسؤولياتها في ذلك الصدد وفقا للقانون الدولي.

ونشعر بقلق خاص جراء العقبات أمام إمكانية وصول المساعدة الإنسانية. ومن الجوهري أن يكفل المجلس التقيد الصارم بالقانون الإنساني الدولي، لأن الطبيعة الحالية للصراعات تجعل المدنيين، وخاصة الأطفال منهم، أكثر المجموعات تعرضا وضحايا رئيسيين للقتال.

إن حماية المدنيين في الصراع المسلح مسؤولية متشاطرة ومتعددة الجوانب وتتطلب جهدا متضافرا ومنسقا ومتجددا. ونحث مجلس الأمن على اتخاذ التدابير الرادعة اللازمة بحق من تسول لهم أنفسهم انتهاك حقوق الأطفال في حالات الصراع المسلح، وذلك باعتماد استراتيجية شاملة لمنع الصراعات وحماية جميع الأطفال بصورة ملائمة.

وهناك أيضا حاجة إلى وضع حد للإفلات من العقاب يسود على الصعيد المحلي. لذلك يعمل بلدي على الدفاع عن الاستقلال الحقيقي للأنظمة القضائية.

إن تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ أسفرت عن نتائج مشجعة. وبالنظر إلى الآثار الضارة للانتهاكات الجسيمة الأخرى، ينبغي مد نطاق الآلية. وريثما يتم اتخاذ قرار جديد وثيق الصلة ينبغي أن يظل القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الدليل الإرشادي لنا في أعمالنا.

إن قيام العناصر الفاعلة من الدول وغير الدول بوضع خطط عمل لإنهاء جميع أشكال تجنيد الأطفال قد ثبتت جدواه. لذلك يحث وفدي جميع الأطراف والمدرجين في

مرفقي تقرير الأمين العام بصورة خاصة على صياغة خطط عمل واضحة تشتمل على مواعيد نهائية محددة.

ونرحب بالمبادرة الرامية إلى كفالة وجود مستشارين في مجال حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام وفي البعثات السياسية. ومرة أخرى نحض المجلس على توفير ولاية محددة وواضحة بشأن حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام.

إن اتفاقيات السلام ونزع السلاح والتسريح وبرامج إعادة الدمج وأعمال إعادة الإعمار كلها ينبغي دمجها في برامج حماية الأطفال، بما في ذلك الفتيات المقاتلات أو الفتيات المرتبطات بالمجموعات المسلحة؛ وتطوير الخدمات الاجتماعية الأساسية لهن؛ وتوفير التدريب المهني للجنود الأطفال السابقين.

ويهنئ وفدي الفريق المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة على قيادته. ونحثه على تحسين أساليب عمله وإجراءات صنع القرار لديه. ونعتقد أيضا أن الزيادة الحالية في حجم العمل ينبغي أن تلقى الدعم الإداري المناسب. وعلاوة على ذلك ينبغي للمجلس أن يطور نظاما للمتابعة المنتظمة لاستنتاجات وتوصيات الفريق العامل. وينبغي أن يدمج في العملية إقامة مزيد من التعاون المثمر بين الفريق العامل ولجان الجزاءات الجغرافية.

إن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان المدنيين في مناطق الصراع تقع على عاتق الأطراف. ونحثها على تحمل المسؤولية الكاملة، وبخاصة فيما يتعلق بالمجموعات الضعيفة كالأطفال.

وفي الختام، نود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام وأعضاء فريقها واليونيسيف على قيادتهم بشأن المسائل المتصلة بالأطفال في الصراعات المسلحة. ونعرب أيضا عن امتناننا لمؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني برمته على التزامها بالدعم المتعدد الجوانب لهذا القطاع الضعيف من السكان المدنيين.

وأخيرا نعرب عن شكرنا لوفد المكسيك على صياغته البيان الرئاسي الذي يؤيده وفدي.

السيد بوي ذي غيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أن انضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر لكم يا سيادة الرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع هام جدا. وأود أيضا أن أشكر فرنسا على قيادتها الناجحة للفريق العامل بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة وأهنئ المكسيك على توليها الرئاسة لتلك الهيئة الرئيسية المتمثلة في مجلس الأمن في وقت سابق من هذا العام. وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/158) وإحاطته الإعلامية. وفضلا عن ذلك فإني ممتن للسيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، ووكيل الأمين العام لي روي، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة فينيمان على الإحاطات الإعلامية.

وقد سر وفدي أن علم من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان بأنه قد تم إحراز تقدم ملموس في بعض الأمكنة من العالم في مجال حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. إن النجاح في وضع آليات الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال وفي وضع وتنفيذ خطط العمل وجميع أنواع الالتزامات المحددة المتصلة بحالات الصراع المسلح كلها أمور تبعث على التشجيع بنفس القدر.

وفي ذلك الصدد، نشيد بالجهود المكرسة والفعالة التي تقوم بها الجهات الفاعلة المؤسسية والفردية، والتي من دونها لكان من المستحيل إحراز هذا التقدم والنجاح. ونقدر أيما تقدير عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال

والصراع المسلح وفريقها في هذا المجال الحافل بالتحدي، بما في ذلك الزيارات للبلدان التي ساعدت بدرجة كبيرة في تيسير التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء الهامين في تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

ومهما يكن عليه الأمر، يشعر وفدي بالقلق العميق إزاء تصاعد الصراعات المسلحة في أجزاء عديدة من العالم، حيث لا يزال الأطفال يسقطون ضحايا أعمال القتل والتشويه وجميع أشكال العنف الأخرى، بما فيها بشكل خاص العنف الجنسي والتجنيد والهجمات التي تستهدف المدارس والمستشفيات. ونكرر موقفنا الثابت ومفاده أنه في حالات الصراع يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تتقيد بقانون حقوق الإنسان الدولي وبالقانون الإنساني. لذلك ندين جميع أعمال العنف هذه والإساءات الموجهة للأطفال وندعو منظومة الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود من أجل الأطفال الذين يقعون في مثالب الصراعات المسلحة.

ونؤيد توصيات الأمين العام ومؤداها أنه ينبغي زيادة تعزيز ولاية حماية المدنيين في جميع بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك وضع أحكام محددة لحماية الأطفال ووزع المستشارين في مجال حماية الأطفال. ونؤيد فكرة وضع استراتيجيات مناسبة وآليات تنسيق فيما بين الدول الأعضاء وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تبادل المعلومات والتعاون بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال عبر الحدود.

وبالنظر إلى الأثر الضار في الأجل الطويل للصراعات المسلحة والانتهاكات والإساءات ذات الصلة بحق الأطفال، نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يولي نفس القدر من الاهتمام لجميع الانتهاكات الجسيمة وأن يتصدى لها وفقا لذلك. وفي الوقت نفسه، إذا ما أريد لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج أن تكون فعالة ومستدامة فلابد من توفير الدعم الإنساني والمادي والمالي الكافي في أوانه.

وعلاوة على ذلك، يتعين اتخاذ جميع التدابير اللازمة في ذلك الصدد في إطار استراتيجية أوسع لمنع الصراعات والرد تتناول، في جملة أمور، الأسباب الجذرية للصراع والمجاعة والفقر، وتشمل المسائل الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية خلال الصراعات وبعدها. ويمكن للأمم المتحدة أن تشترك في هذه الاستراتيجية وينبغي لها أن تساعد فيها، وعلى نحو خاص من خلال التعاون الوثيق فيما بين هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغير ذلك من الوكالات المتخصصة.

وأخيرا أود أن أشدد على أهمية التعليم بوصفه وسيلة هامة لمنع الصراع المسلح والتصدي للانتهاكات التي ترتكب بحق الأطفال في مناطق الصراع. ويتعين على الجماهير – بما في ذلك أولا وأخيرا الأطفال أنفسهم – أن تكون مزودة بالمعرفة إزاء حقوق الأطفال والطرق التي تكفل تنفيذها ليتسنى الإبلاغ عن حالات الانتهاكات والمشاركة في كفاحها.

إننا إذ نأخذ ذلك في الحسبان، نؤيد الأنشطة الرامية إلى زيادة الوعي الجماهيري إزاء حقوق الأطفال ونشر أفضل الممارسات في مجالات حماية الأطفال في مناطق الصراع. ونعتقد بقوة أن وكالات الأمم المتحدة، وخاصة اليونيسيف وغيرها من المنظمات الدولية يمكن أن تكون خير معين في ذلك المجال. كذلك نحض منظمات المجتمع المدني على الانخراط بهمة في هذه المساعي وأن تقدم مساهمتها البناءة فيها.

السيد موغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزيرة خارجية المكسيك على حضورها إلى نيويورك لتولي رئاسة هذه الجلسة الهامة. ونرحب بالتقرير الشامل للأمين العام (S/2009/158)، الذي يشمل التقيد بضرورة إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة، والتقدم المحرز في هذا الصدد. كما نرحب بحضور نائبة الأمين العام، السيدة ميغيرو، بيننا. ونشكر السيدة كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، والسيد لروي، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والسيدة آن فينيمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على إحاطاهم الإعلامية. ويعرب وفد بلادي عن امتنانه للسيدة غريس أكالو، التي حضرت معنا هذا الصباح والتي شاطرتنا تجربتها بشأن محنة الأطفال في الصراعات المسلحة، بصفتها من الأطفال المخطوفين السابقين.

ويسر وفد بلادي الإشارة إلى أن إعداد التقرير قد انطوى على مشاورات واسعة مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما أفرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ. ونحن مقتنعون بأن التركيز على هذا النهج التشاركي ستتمخض عنه نتائج أفضل في ضمان توفير حماية أكثر فعالية للأطفال المتضررين بالصراعات في الحالات التي تثير القلق.

وتلتزم أوغندا التزاما تاما بالجهود المتعددة التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما الجهود التي يبذلها مجلس الأمن، وتدعم تلك الجهود، لتعزيز حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ويدين وفد بلادي تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة واستخدامهم وإيذائهم بشكل مستمر، انتهاكا للقانون الدولي الواجب التطبيق.

ولا يسعنا التأكيد بما فيه الكفاية على مدى الآثار النفسية – الاجتماعية السلبية المترتبة على الصحة العقلية للأطفال المتضررين. وفي حين نقر بأنه قد أحرز تقدم كبير كما يشير التقرير، وإلا أننا نشعر بالقلق العميق إزاء البطء في وتيرة التنفيذ. فقد لاحظنا، على سبيل المثال، أنه من بين ما مجموعه ٥٦ طرفا من الأطراف المدرجة والأطراف غير المدرجة في المرفقين الأول والثاني من تقرير الأمين العام، لم يوقع سوى أربعة أطراف على خطط للعمل، ووقع طرف على خطة عمل لا تفي بالمعايير الدنيا المطلوبة، وكانت هناك ثلاث أو أربع حالات من الحوار الجاري لترجمة الالتزام إلى خطط عمل.

وتبين تلك الإحصاءات بوضوح أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي الاضطلاع به. ولذلك نهيب بالدول الأعضاء، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، وأفرقة العمل القطرية، وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية، والمنظمات غير الحكومية، أن تضاعف جهودها المبذولة في هذا الشأن.

لقد وقعت حكومة أوغندا وقامت بتنفيذ خطة عمل تتعلق بالأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة، ولا تزال تسمح بالوصول العادي للأمم المتحدة إلى أي مرفق من مرافق قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، عند الطلب، لرصد الامتثال. ويشهد تقرير الأمين العام بكل وضوح على هذا بالإشارة إلى أنه لم توجد حالات لتجنيد الأطفال أو استخدامهم من جانب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، أو وحدات الدفاع المحلية التي تم حلها، وأنه قد تم رفع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من القائمة تبعا لذلك.

وتواصل أوغندا توخي الحذر في تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وقد تم إحراز تقدم هائل، مما أدى إلى الإفراج عن الكثير من الأطفال الذين سبق خطفهم، وإعادة

إدماجهم في عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية. وقد تجلى آخر مثال على هذا الالتزام في إنقاذ وإعادة إدماج ومواصلة تأهيل كاترين أجوك، آخر فتاة من فتيات أبوكي الـ ١٣٩ اللاتي اختطفن من قبل إرهابيي جيش الرب للمقاومة، بمن فيهن السيدة أكالو التي حضرت إلى هنا هذا الصباح.

ومثلما استمعنا من شهادة السيدة أكالو، فإن إحدى أشد المسائل المثيرة للقلق التي نظر فيها التقرير، والتي تعد للأسف حالة عامة في معظم حالات الصراعات المسلحة، تتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، مع كون الشابات أكبر فئة من فئات الضحايا وأشدها ضعفا. وتؤيد أوغندا بقوة توصيات الأمين العام والفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة التي ينبغي أن ينظر فيها مجلس الأمن،كحد أدنى، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي الجسيمة بوصفها عاملا إضافيا يتم بموجبه إدراجها في المرفقات.

كما يعرب وفد بلادي عن قلقه إزاء الزيادة في عدد حالات القتل العشوائي المبلغ عنها للأطفال الذين يواجهون حالات الصراعات المسلحة والحروب، بالإضافة إلى الهجمات ضد المدارس. ونحن ندين هذه الأعمال اللاإنسانية ونطالب مرتكبيها بالامتناع عن ارتكاب هذه الفظائع الشنيعة. كما نطالب المجتمع الدولي باتخاذ إجراء حاسم ضد كل من يرتكبون هذه الجرائم والانتهاكات ضد الأطفال، بمن فيهم جنود جيش الرب للمقاومة.

أخيرا، يهيب وفد بلادي بالأطراف في اتفاقية حقوق الطفل أن تعزز التدابير التي تهدف إلى منع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة. ونرحب بتوصية الأمين العام المتعلقة بالبرامج الفعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بوصفها حيوية لرفاهية الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة. ولذلك يتحتم على الحكومات المعنية والمانحين ضمان أن تكون هذه البرامج، بما فيها توفير الخدمات الاجتماعية ووسائل الراحة، برامج أهلية تتوفر لها الموارد والتمويل الكافيان، في الوقت المناسب، لتحقيق استدامتها على المدى الطويل. ونتفق مع الملاحظة التي تشير إلى أن هذا عامل متزايد الأهمية لتحقيق السلام والأمن الدائمين.

ونحن ممتنون لوفد المكسيك لإعداده مشروع البيان الرئاسي، الذي يؤيده وفد بلادي تأييدا تاما.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أرحب بوجود معالي وزيرة خارجية المكسيك في مجلس الأمن هذا الصباح. ونعرب عن عظيم تقديرنا لمبادرتها ورغبتها في تولي رئاسة هذه الجلسة الهامة وحضورها. وهذا يؤكد على الأهمية التي توليها المكسيك لهذه المسألة. اسمحوا لي أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، السيدة راديكا كوماراسوامي، على جميع الجهود التي تبذلها لحماية الأطفال ضد كل أشكال القسوة والعنف. وبالإضافة إلى ذلك، أهنئ المكسيك على توليها رئاسة الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح، ونتمنى لها كل النجاح. وأخيرا وليس آخرا، لا بد أن أعرب عن تقديرنا العميق للعمل المكثف الذي اضطلع به الفريق العامل خلال فترة رئاسة فرنسا.

إن الأطفال هم مستقبلنا. ويجب أن نحميهم من كل خطر بأي ثمن. ومع ذلك، فإن عددا لا يحصى من الأطفال في جميع أنحاء العالم يعاني كل يوم من أكثر أشكال المعاملة فظاعة، ويُجبرون على القتال كجنود، ويتعرضون لأشكال يعجز عنها الوصف من سوء المعاملة والعنف. وقد ذكّرنا الاستماع إلى غريس أكالو والاستماع إلى قصتها المؤثرة مرة أخرى بالطابع الجسيم للمسألة التي نتناولها اليوم. ونرى تماما مرة أخرى مدى أهمية العمل دون كلل ضد استخدام

الأطفال في الصراعات المسلحة، وضرورة أن يضطلع مجلس الأمن على نحو تام بمسؤولياته في هذا الصدد. وفي هذا السياق، يوفر لنا تقرير الأمين العام (S/2009/158) أساسا مفيدا جدا للعمل. ونتفق اتفاقا تاما مع ملاحظاته. كما نؤيد توصياته.

إن فقدان أرواح الأطفال في الصراعات المسلحة لا يشكل مأساة من الدرجة الأولى فحسب، بل إنه يحرم أيضا الأمم من تحقيق مستقبلها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القصر الذين يتعرضون للاغتصاب، أو الذين يُفرض عليهم أن يعانوا من العنف الجنسي الجسيم، يصابون بدنيا وعقليا إلى الأبد. ويجب أن نحمي وننقذ شبابنا وأجيالنا المقبلة من الخزي والعبء اللذين لا يُحتملان. وتتطلب القيم الثقافية للإنسانية في جميع أنحاء العالم حماية الأطفال. وينبغي ألا يشعر أي شخص أن بإمكانه أن يطأ بالأقدام هذين الحق والمبدأ المقدسين. إننا لا نتسامح إطلاقا إزاء إيذاء الأطفال تحت أي ذريعة.

لقد تم وضع عدد من المعايير والمسائل أثناء مداولات الفريق العامل. وليس من الضروري أن أخوض في التفاصيل. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي أن تؤخذ النقاط التالية في الاعتبار. هناك توقعات واسعة يمكن تبريرها بشأن أعمال مجلس الأمن حول جميع المسائل والمشاكل المتصلة بالأطفال. وعلينا جميعا أن نشجع الدول ونحثها على الاستمرار في التعاون مع الفريق العامل. كما علينا أن نسرع بانجاز عمل فريقنا وتيسيره وذلك بدراسة التقارير دون تأخير.

إن تركيا طرف في كل صك من صكوك الأمم المتحدة، المتعلقة بحقوق الطفل. وبطبيعة الحال، أصبحت صكوك الأمم المتحدة هذه جزءا لا يتجزأ من تشريعاتنا الوطنية. كما أننا نشجع مبادرات من خارج إطار الأمم المتحدة تدعو إلى تعزيز حقوق الطفل، بل نشارك في بعضها أيضا.

وينبغي القيام بكل ما في وسعنا لكفالة مساءلة منتهكي حقوق الأطفال وتقديمهم إلى العدالة. وينبغي ألا يفلت المجرمون والجناة من العقاب إذا أردنا أن نضع حدا لهذه الجرائم الشنيعة. إن الطريق طويلة أمامنا لبلوغ تلك الغاية. وعلينا أن نظل على التزامنا وألا نتوانى عن اتخاذ الخطوات اللازمة وفق ما تتطلبه الحالة. لقد عقدت تركيا العزم على أن تكون شريكا نشطا في تلك المسيرة المشرّفة.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البدء أرحب بكم، سيدتي الوزيرة، في مجلس الأمن اليوم، وقد أسعدنا أن تتمكنوا من ترأس هذه الجلسة الهامة. كما أود أن أشكر وفد المكسيك، وبصفة خاصة السفير هيلر، لقيادته الممتازة للفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والتراع المسلح.

إننا نؤيد تماما البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل الجمهورية التشيكية نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد أسعدنا أن نستمع هذا الصباح إلى الأمين العام وممثلته الخاصة وكذلك إلى ممثلين عن إدارة عمليات حفظ السلام واليونيسيف. كما تأثرنا كثيرا بالشهادة الشخصية البليغة التي أدلت بها السيدة غريس أكالو.

أود أن أشيد هنا بالأعمال البارزة التي تواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها القيام بها في خدمة قضية الأطفال المتضررون بالصراعات المسلحة. وأود أن أركز بشكل خاص على الجهود الدؤوبة التي تبذلها الممثلة الخاصة ومعها فريقها، وأن أذكر الدور المحوري الذي تقوم به ميدانيا المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني. إن الآثار الملموسة لعمل مجلس الأمن على الأرض

تقف شاهدا على إخلاص كل أولئك وعلى حسن قيادة السيدة كوماراسوامي.

عندما أنشأ مجلس الأمن الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح وكان يدرك تماما أن ذلك الهيكل الوليد سيحتاج إلى التأقلم مع المعطيات المتغيرة. وبالفعل، فقد آن الأوان للتصدي لبعض التحديات بنطاقها الأوسع الذي يشمل برنامج حماية الأطفال وبعض أوجه القصور في النموذج الأصلي. ولطالما ذكرنا أن الفريق العامل لم يستفد من جميع الأدوات المتاحة له في سعيه لتعزيز حماية الطفل؛ وهذا يتطلب تغييرا من نوعين.

أولا، نؤمن إيمانا قويا بأن الوقت قد حان لأن يوسّع المجلس المعايير المطبقة لإدراج الأطراف التي ترتكب انتهاكات ضد الأطفال في القوائم ذات الصلة. كما يجب في ذات الوقت اتخاذ تدابير لتعزيز فعالية الفريق العامل. وعلينا بشكل خاص أن نوسّع قائمة الانتهاكات المشمولة بعمل آلية الرصد والإبلاغ بحيث تشمل الاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي، وأعمال القتل والتشويه التي ترتكب في حق الأطفال. ويتماشى ذلك مع توصيات الأمين العام بشكل يضمن معالجة الأنماط المقلقة للغاية، الوارد ذكرها في تقاريره.

ثانيا، من المهم للغاية أن نحسّن عملية رصد تنفيذ توصيات الفريق العامل. إننا بحاجة إلى تغذية مرتدة أفضل حول أوجه النجاح والقصور في تلك المهمة. كما أن تقارير الأمين العام المقدمة للفريق العامل ينبغي أن تتضمن معلومات محددة بشأن التقدم المحرز من قبل الأطراف المدرجة في القوائم. وقد يتطلب ذلك دعما إداريا إضافيا من الأمانة العامة، إلا أن النتائج ستكون ملموسة.

أود أن أتطرق بإيجاز إلى عدد من حالات النزاع التي تسبب لنا قلقا كبيرا بسبب آثارها على الأطفال. إن وزير خارجية بلدي، ديفيد ميليباند، يزور هذا اليوم سري لانكا برفقة نظيره الفرنسي، برنار كوشنير. هناك يتعرض عشرات الآلاف من المدنيين، ومنهم أطفال كثيرون، إلى خطر محدق نتيجة للنزاع الدائر وللحالة الإنسانية الأليمة. لقد أعرب مجلس الأمن بوضوح عن مساندته للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بقيادة الأمين العام. وإننا نواصل دعوتنا الأطراف كافة إلى أن تحترم القانون الإنساني الدولي وأن تتخذ الخطوات اللازمة لكفالة إجلاء السكان المدنيين بسلامة وحمايتهم وتوفير المساعدة لهم، وبخاصة الأطفال منهم.

وأود كذلك أن أبرز قلقنا إزاء نظام السخرة المطبق في جيش بورما. لقد تم تحديد الموظفين المسؤولين عن تجنيد الأطفال دون السن القانونية. إن إخضاعهم للمساءلة، إذا ما تم، سيكون بمثابة تعبير عن التزام حكومة بورما بالتعاون مع الأمم المتحدة.

وفي نيبال، نأمل أن تقوم الحكومة بتنفيذ ما تعهدت به للسيدة كوماراسوامي بإطلاق سراح القُصّر الذين لا يزالون موجودين في مواقع التجميع.

وألاحظ إضافة القاعدة إلى مرافق تقرير الأمين العام بسبب استعمالها للأطفال في العراق وقتلهم وتشويههم عمدا. ينبغي تطبيق التدابير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) لمنع وقوع مثل هذه الجرائم.

إن مناقشتنا اليوم هي خطوة إلى الأمام في عمل مجلس الأمن بشأن هذه المسائل الهامة. وعلى المجتمع الدولي أن يعد العدة لاتخاذ إجراءات ضد أولئك الأفراد والجماعات المتورطين في انتهاكات شنيعة ضد الأطفال والرافضين لأي إجراءات يطلب منهم القيام بها لتصحيح الوضع.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): سأدع الآن جانبا مهامي بصفتي رئيسة لمجلس الأمن وأدلي ببيان بصفتي ممثلة المكسيك.

باسم المكسيك،أشكر السيدة راديكا كوماراسوامي على عرضها للتقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح (S/2009/158).

من الواضح أن الأطفال لا يزالون، رغم ما أنجز من تقدم، الضحايا الأبرياء والضعفاء للتراعات المسلحة، وأن علينا مضاعفة الجهود لتغيير ذلك الوضع. وتؤيد المكسيك مبدأ حماية مصلحة الطفل وترى أن على المجتمع الدولي مضاعفة الجهود لتوفير حماية واسعة وفعالة للأطفال المتضررين بالتراعات المسلحة.

لقد عمل الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح، التابع لمجلس الأمن، بقيادة فرنسا والمكسيك في البداية، بجدية لكفالة أن تلتزم جميع الأطراف المنخرطة في الصراع باحترام الحقوق المكفولة للأطفال بشكل لا لبس فيه في إطار اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها.

إننا ندين كل الأعمال التي تهدد سلامة الأطفال، بما في ذلك الهجوم على المدارس، وتجنيد الأطفال واستغلالهم كجنود، والاغتصاب والأشكال الأخرى للعنف الجنسي التي تؤثر على الفتيات بشكل خاص، والاختطاف ومنع وصول المساعدة الإنسانية والتشويه وبطبيعة الحال القتل.

بالنسبة إلينا، واضح أن انتهاكات قواعد القانون الإنساني الدولي تمثل جرائم دولية. لذلك نعتقد أن عمل المحكمة الجنائية الدولية في القضية المرفوعة ضد توماس لوبانغا ديلو، المتهم بتجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة واستخدامهم في المعارك، يظهر بوضوح أهمية مكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة إلى الذين ينتهكون حقوق الإنسان للأفراد الضعفاء مثل الأطفال والذين، بفعلهم ذاك، يكونون قد انتهكوا القانون الإنساني الدولي. هناك الملايين من الأطفال في حالات الصراع المسلح يتعرضون لانتهاك حقوقهم بصفة منتظمة، وهو أمر يفرض علينا أن نتحرك بصفة عاجلة للغاية.

إن المكسيك، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الملحقين بها، وقبل ذلك بوصفها دولة تعي مسؤوليتها كعضو في المجتمع الدولي، تدعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على تلك النصوص، والنصوص الأخرى الهادفة إلى حماية أولئك الذين يعانون اليوم من ويلات الحرب والاستغلال والعنف وإساءة المعاملة، إلى أن تفعل ذلك.

والمكسيك تعي العمل الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، وبصفة خاصة اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وكذلك الجهود الجبارة التي تبذلها منظمات المجتمع المدني والأفراد الذين يعملون يوميا، في نكران للذات معرضين أرواحهم للخطر، بغية مساعدة الأطفال المتضررين بالتراعات المسلحة.

إن مجلس الأمن تقع على عاتقه المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وعلى هذا الأساس، فإن المكسيك تدعو مجلس الأمن، في إطار ولايته، إلى أن يستمر في معالجة انعكاسات التراع المسلح على الأطفال والنهوض بإجراءات محددة ترمي إلى تنفيذ توصيات الفريق العامل، بما في ذلك فرض جزاءات على أطراف التراع.

والمكسيك، بوصفها رئيسا للفريق العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح، ستدفع من أجل اتخاذ إجراءات لوضع حد للفظائع المرتكبة ضد الأطفال، مع توجيه اهتمام خاص إلى الأطفال اللاجئين والمشردين والمفصولين عن أسرهم والمخطوفين، والمتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمعوقين، والأطفال الذين يتعرضون للاستغلال الجنسي والاحتجاز، بالإضافة إلى معالجة آثار الاتجار بالأسلحة، والألغام الأرضية المضادة للأفراد والأنواع الأخرى من الذخائر على أرواح الأطفال ومستقبلهم.

والمكسيك تدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز جهود حماية الأطفال، ولا سيما، أولا، الحد من تجنيدهم ومنع إعادة ارتباطهم بمجموعات مسلحة؛ ثانيا، ضمان وصول العمل الإنساني إليهم في كل الحالات؛ ثالثا، الإسهام في تعزيز الحماية الجسدية للأطفال من خلال منع تشويههم بسبب الألغام الأرضية وانتشار الأسلحة؛ رابعا، التعاون مع الدول التي تعاني من آثار النزاع المسلح ومساعدتها على تعزيز أو وضع برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل للأطفال الجنود وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم وأسرهم؛ خامسا، تعزيز المساعدة التي تتضمن الرعاية الصحية والدعم النفسي والتعليم، مع مراعاة السن ونوع الجنس، ووضع رفاه الأطفال في الاعتبار دائما.

وأود مرة أخرى أن أشكر أعضاء مجلس الأمن كافة على ثقتهم بالمكسيك ودعمهم لها في رئاستها للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وأؤكد من جديد التزام بلدي بهذه القضية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد دافيدي (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بالتعبير عن تضامن الفلبين مع المكسيك، حكومة وشعبا، وهي تواجه أزمة جديدة من شأنها أن تؤثر على العالم.

وتعرب الفلبين عن امتنانها لهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن عقب صدور التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2009/158). وفي ضوء الأولوية المتقدمة التي توليها الفلبين لتعزيز وحماية حقوق الطفل، بما في ذلك في سياق النزاع المسلح، فقد اعتبرت أن هذه المسألة دائما ذات أهمية خاصة، وما زالت تنظر بكل جدية إلى أي تقرير سلبي في هذا المجال.

ونظرا لضيق الوقت، سأكتفي بقراءة بعض الأجزاء البارزة من بياني، على أن يُوزع النص الكامل في مجلس الأمن.

لقد تجلى التزام الفلبين بحماية الأطفال المتضررين جراء النزاع المسلح بشكل خاص عندما يسرت حكومتها زيارة السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، للفلبين في الفترة من ٧ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقد أجرت أثناء تلك الزيارة حوارات مع كبار المسؤولين في مكتب الرئيس وفي إدارات الحكومة ومكاتبها ذات الصلة. كما اجتمعت إلى مسؤولي الحكومة المحليين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومع بعض النساء والأطفال المتضررين جراء النزاع المسلح. وخلال هذه الاجتماعات، شاهدت السيدة كوماراسوامي تجسيدا لبرنامجنا الوطني الشامل بشأن الأطفال المتورطين في النزاع المسلح. وأود أن أسلط الضوء على أنه، في سبيل المضي قدما في تنفيذ البرنامج الوطني، تواصل الحكومة تعبئة لجنة مشتركة بين الوكالات، معنية بالأطفال المتورطين في النزاع المسلح لتعمل بشكل وثيق مع الهيئة المعنية برفاه الأطفال في الإشراف على الإجراءات المتخذة لضمان تنفيذ البرنامج الوطني بفعالية وكفاءة، ومراقبة امتثال الفلبين للبروتوكول الاختياري لحقوق الطفل حول تورط الأطفال في النزاع المسلح.

ومنذ زيارة السيدة كوماراسوامي، أدت الإجراءات المعززة التي اتخذناها إلى: أولا، زيادة الوعي والتدريب على القدرات بشأن الأطفال والنزاع المسلح على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات، بما في ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الاستجابة في وحدات التدريب على إدارة الكوارث الوطنية وحالات الطوارئ؛ ثانيا، تطوير استراتيجيات سريعة تركز على الأطفال في مختلف الوكالات الحكومية المعنية لتقييم وصياغة واتخاذ إجراءات في حالات الأطفال المتضررين بالنزاع المسلح؛ ثالثا، الإسراع بتقديم

تقرير الفلبين بشأن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بالأطفال الضالعين في النزاع المسلح. وفضلا عن ذلك، سوف تكون الفلبين جاهزة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لتقديم تقريرها إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل عن امتثالها للاتفاقية.

وكإجراء استثنائي، أتيحت الفرصة للسيدة كوماراسوامي لمقابلة ممثلين لجبهة مورو الإسلامية للتحرير لمناقشة الشواغل إزاء وجود أطفال في صفوف تلك المجموعة المتمردة. واسمحوا لي أن أكرر التأكيد على موقف الفلبين من أن إشراك مجموعات مسلحة غير تابعة للدولة، بما في ذلك بغرض تأمين حماية الأطفال يجب التعامل معه بطريقة تتسم بأقصى الحذر. وحيث أن وضع الأطفال في نزاع مسلح ينشأ على خلفية معقدة، فإن أي استراتيجية لحماية الأطفال في هذه الحالة ينبغي أن تنسجم مع عملية السلام الأوسع التي شرعت فيها الحكومة مع مجموعات غير حكومية في البلد وبالتنسيق الكامل مع حكومة الفلبين.

وفي حقيقة الأمر، أننا ندرج أحكاما محددة بشأن حماية الأطفال في جميع مفاوضات السلام، واتفاقات السلام واتفاقات وقف إطلاق النار. وقد تم تعميم مفهوم حماية الأطفال في عملية السلام مع الحزب الشيوعي الفلبيني – الجيش الشعبي الجديد جبهة التحرير الوطنية – الجيش من خلال توقيع اتفاق شامل بشأن احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. واتفاق طرابلس لعام ٢٠٠١ بين حكومة الفلبين وجبهة مورو الإسلامية للتحرير يوفر أساسا لتوسيع نظام حماية الأطفال المتضررين من النزاع.

ونود أن نذكّر بما أكدنا عليه في بياننا في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن هذا البند في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨. إن دستور الفلبين يكرس تعزيز حماية حقوق الطفل. ولدى الفلبين ترسانة هائلة من اللوائح بشأن النهوض بحقوق الطفل وحمايتها، وأوثقها صلة بذلك هو القانون الجمهوري رقم ٧٦١٠، وينص على أشد الردع ضد الإساءة إلى الأطفال واستغلالهم والتمييز ضدهم وعلى الحماية من ذلك. ويحظر هذا القانون استخدام الأطفال في القتال المسلح، ويحمي الأطفال من الصراعات المسلحة، ويحدد الأطفال بوصفهم مناطق سلام، وينص على إخلاء الأطفال أثناء النزاع المسلح. والفلبين دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق بتورط الأطفال في النزاع المسلح.

ولعل مجلس الأمن يذكر أن فريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح قد أشاد بالفلبين على المعايير الرفيعة في إطارها القانوني وسياساتها إزاء رفاه الأطفال وحمايتهم. ويسعدني الإبلاغ بأن حكومة الفلبين بدأت عملية تعديل القانون رقم ١ الذي أشرت إليه للتو بغرض تفعيل مفهوم الأطفال بوصفهم مناطق سلام وضمان توفير المعالجة غير الجنائية وإعادة التأهيل غير القضائية للأطفال المتضررين، وفقا لما أوصت به السيدة كوماراسوامي. كما أثنى الفريق العامل على تعاون الفلبين مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بإنشاء آلية الإبلاغ والرصد في الفلبين. وبالفعل، بدأ العمل التعاوني بين حكومة بلدي والأمم المتحدة بشكل إيجابي، وأود أن أؤكد للمجلس التزام حكومة بلدي بمواصلة هذا التعاون.

وأود أن أتناول بإيجاز بعض المسائل المحددة التي تناولها تقرير الأمين العام في الفرع المتعلق بالفلبين.

لا يمكنني أن أغالي في التزام حكومة الفلبين بضمان حقوق الطفل، بما في ذلك في سياق النزاع المسلح. ولذلك، فإن أي ادعاء ضد قواتنا المسلحة يُنظر إليه بأقصى درجات القلق والاهتمام الجاد. وتؤكد حكومة بلدي لمجلس الأمن أن جميع آلياتها للتحقيق والعدالة العسكرية جاهزة تماما للتعامل مع مثل تلك الحالات، حسب الاقتضاء.

وفيمـا يتعلـق بـالفقرات ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، فـإن القـوات المسلحة في الفلبين تجـري مراجعـة لإجراءاتها بغيـة التحسين والإبـلاغ عـن الأطفـال المتضررين والتعامـل معهـم ومعالجتـهم ونقلـهم، بمـا يـضمن تنفيـذ التوجيهـات إلى القـادة الميـدانيين فيمـا يتعلـق بحساسية الأطفـال وإجـراءات حمايتـهم أثناء عملياتها، وتعزيز صلاتها مع وكالات التنمية الاجتماعية لـضمان إعـادة تأهيـل ناجعـة لأولئـك الأطفـال. وكـذلك، لتعزيـز المساءلة وتيـسير التنسيق، فـإن لـدى كـل مـن القـوات العسكرية والـشرطة مكاتـب لحقـوق الإنـسان تعمـل بوصـفها جهات لتنسيق الحوار مع فريق الأمـم المتحـدة القطـري بـشأن هذه المسائل.

أمـا بخـصوص الفقـرة ١٢٥، فقـد أعـادت القـوات العـسكرية لتوهـا التـشديد في توجيهاتهـا علـى أهميـة احتـرام المـدارس وضـمان أن تبقـى آمنـة للأطفـال. وفيمـا يتعلـق بـالفقرة ١٢٧، سـيكون مـن المفيـد لنـا تقـديم توضـيحات بخصوص الحاجـة إلى اتخـاذ التـدابير لإطـلاق سـراح الأطفـال وإعادة دمجهم عملا بالممارسات الجيدة. ولوصف الإجـراءات التي نتخذها في هذا المجال باختصار، وكمسألة ذات أولويـة، يتقفـى عمالنـا للمـساعدة الاجتماعيـة آبـاء وأقـارب الأطفـال المتـضررين، الـذين يقـدم لهـم الـدعم النفـسي - الاجتمـاعي والمعيـشي مـن أجـل إعـادة دمـج أطفـالهم بـصورة فعالـة. وفي الحالات التي يتعذر فيها ذلك، ينظر، على النحو المناسب، في اتخاذ تدابير ملائمة لتبني هؤلاء الأطفال.

أعتقـد أننـا جميعـا نرغـب، في نهايـة المطـاف، في التخلص من قوائم الأطراف المنتهكة لحقوق الأطفال. وقـد يرغب مجلس الأمن في تقييم مستوى الالتزام، وتوسيع نطاق الآليـات، وبـذل الجهـود وإحـراز تقـدم في تنفيـذ التوصـيات، والنتـائج على الأرض كمؤشـرات على رفـع أسمـاء الأطـراف مـن القائمـة. وفيمـا تواصـل الفلـبين التركيـز علـى هـذه الأهـداف، قـد ينظـر المجلـس في التركيـز بـصورة أكـبر علـى التشجيع والإلهام الذي يمكن أن يحققه رفع الأسماء من القائمـة في مواصلة بذل الجهود لحماية الأطفال في الصراع المسلح.

وفي الحقيقة، إن مـا أنجزتـه الفلـبين حـتى الآن في مجـال الأطفـال في الـصراع المـسلح، وتعاونهـا الممتـاز مـع الأمـم المتحـدة، يـبرر الآن رفـع اسمهـا مـن قائمـة البلـدان المدرجـة في المرفـق الثـاني وفقـا لقـرار مجلـس الأمـن ١٦١٢ (٢٠٠٥). إن العدالـة تقتـضي هـذا الرفـع مـن القائمـة وتدعمـه الإجـراءات القانونية. وعدم القيام بذلك قد يكرس معيارا مزدوجا للعدالـة في مجـالات أخـرى حيـث تـبرز شـواغل أكثـر جديـة في أنحـاء كثيرة من هذا العالم الذي يعاني.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أناشـد جميـع المتكلمين أن يختصروا بياناتهم قدر الإمكان وأن يوزعوها، إذا اقتضى الأمر.

أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد مـاكني (كنـدا) (تكلـم بالفرنـسية): أود بـادئ ذي بدء أن أهنئ وزيرة خارجية المكسيك على بيانها وأهنـئ المكسيك على توليها رئاسة فريـق مجلـس الأمـن العامـل المعني بالأطفال والصراع المسلح. إننا مقتنعون بأن المكسيك ستقوم بواجباتها بنفس اقتناع وكفاءة الرئاسة الفرنسية.

لقد بـدأت هـذه المناقـشة اليـوم ببيانـات مفيـدة للغايـة أدلى بها ممثلو الأمم المتحدة وبالشهادة البليغـة والـضرورية الـتي أدلت بها السيدة غريس أكالو.

إن كنـدا ترحـب بهـذه المناقـشة المفتوحـة وبـالتقرير الـسنوي للأمـين العـام عـن الأطفـال والـتراع المـسلح (S/2009/158). وتتـيح لنـا هـذه المناقـشة فرصـة أخـرى لاسترعاء انتباه مجلس الأمن إلى حدة أعمـال العنـف المتواصلة ضـد الأطفـال. وكـثيرا مـا نـشهد هـذه الأيـام الآثـار المـدمرة للـصراعات المـسلحة علـى الأطفـال، بمـا في ذلـك التبعـات العميقة على ظروفهم المعيشية. ويتجلى عمـق هـذه المأسـاة في كل من سري لانكا والصومال والسودان وجمهورية الكونغو

الديمقراطية. فالأطفال هناك يتعرضون للإصابة والقتل والتشويه والتشرد، وأصبحوا ضحايا للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويجري تجنيدهم بشكل مباشر أو غير مباشر. وفضلا عن ذلك، يتم فصلهم عن أسرهم، مما يتعذر معه متابعة تعليمهم. ومن دواعي الأسف أن هذه القائمة ليست كاملة.

وكندا تُثني على مجلس الأمن لمبادراته الإبداعية في بناء إطار لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح. ونثني على عمل الأمين العام وفريقه. وفي هذا الخصوص، أود أن أشكر السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، على التزامها ودعوتها بصورة نشطة وعلى العدد الكبير من التقارير التي قدمها مكتبها.

(تكلم بالإنكليزية)

إن كندا تؤيد بشدة قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وتنفيذ آلية فعالة للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال. ونود أن نشيد هنا بالعمل الهائل لليونيسيف والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تسهم في آلية القرار ١٦١٢ للرصد والإبلاغ. إن أثر القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) حقيقي ويمكن قياسه، كما يشهد على ذلك الإفراج عن الأطفال من صفوف الجماعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وإن آلية الرصد والإبلاغ الآن قد بدأ تنفيذها أو أُنشئت في كل الحالات المذكورة في مرافق تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٧ (S/2007/757). وهذا في حد ذاته إنجاز كبير. ونأمل في رؤية المزيد من التقدم في آلية الرصد والإبلاغ، والمشاركة مع الشباب وتعزيز الآلية لتوفير الحماية لهؤلاء الأطفال، وتحسين الحماية المقدمة لهم.

وتود كندا أن تثني على عمل فريق مجلس الأمن العامل المنشأ بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ونود أن نثني أيضا على الدعم القوي الذي تقدمه الأمانة العامة لهذا الفريق. إن الاستنتاجات العملية والتوجيهات التي تصدر عن الفريق العامل تدل على التزام المجلس بمنع ارتكاب جرائم ضد الأطفال في حالات الصراع وضمان أن يُحاسب المسؤولون عنها وفقا للقوانين الوطنية والدولية. ونأمل أن يتمكن الفريق العامل في الشهور المقبلة من القيام بزيارات ميدانية للتعرف المباشر على الحالات.

وبفضل العمل الجاد لهؤلاء الأفراد والمنظمات، زاد الوعي كثيرا بالمحنة المروعة لهؤلاء الأطفال. لكن ما زالت هناك بيئة من الإفلات من العقاب للمستمرين في ارتكاب أخطر الجرائم ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح، التي سلطت عليها الأضواء الممثلة الخاصة للأمين العام. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأسجل من جديد رأي كندا القوي بأن آلية الرصد والإبلاغ القائمة ينبغي أن تحركها كل الانتهاكات الخطيرة الستة ضد الأطفال الواردة في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

يجب أن نواصل الدفاع عن حقوق الأطفال في حالات الصراع المسلح وتعزيزها وتوسيع نطاقها. إن الانتهاكات الواردة في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) ما زالت تتواصل، بما في ذلك الزيادة المثيرة للقلق في حالات الاغتصاب والانتهاكات الجنسية الأخرى ضد الفتيات والفتيان. وأمامنا الآن فرصة لسد ثغرة هامة في إطار حماية الأطفال، بما في ذلك من خلال التفاوض على قرار جديد. وينبغي أن ينص على آلية للرصد والإبلاغ تبدأ عملها عند تجنيد الأطفال واستخدامهم، واغتصابهم والانتهاكات الجنسية الجسيمة الأخرى، أو قتلهم عن عمد أو تشويههم أو اختطافهم أو الهجوم على المدارس والمستشفيات ومنع الوصول الإنساني إليهم من قِبل أطراف الصراع المسلح. وكندا تحث المجلس على اتخاذ إجراءات ملموسة بما يسمح بحدوث ذلك.

الـرئيس (تكلـم بالإسـبانية): أعطـي الكلمـة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعبر لكم، سيدي الرئيس، عن تضامننا الكامل في هذا الوقت، حيث تواجه المكسيك وباء إنفلونزا الخنازير الجسيم. كما أود أن أعرب عن تقدير وفدي لحضور وزيرة الخارجية باتريشيا إسبينوزا هذه المناقشة. إن مشاركتها تضيف المزيد من الأهمية السياسية لتناولنا لهذا الموضوع الهام الذي يجمعنا اليوم. وتؤكد أيضا التزام المكسيك بهذه المسألة وتبرز كفاءة رئاسة المكسيك للمجلس.

(تكلمت بالإنكليزية)

أود أن أشكر الأمين العام على بيانه الذي أدلى به هذا الصباح وعلى التقرير المعروض علينا (S/2009/158). وأود أن أثني أيضا على السيدة راديكا كوماراسوامي للعمل الممتاز الذي تقوم به. وأود أن أثني كذلك على الإسهام الهام الذي تقدمه إدارة عمليات حفظ السلام واليونيسيف لمساعينا المشتركة.

إن الشهادة المؤثرة التي قدمتها غريس أكالو تذكّرنا جميعا بضرورة مواصلة بذل الجهود وتعزيزها لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

إن وفدي يشعر بالارتياح للتقدم المحرز في تنفيذ قرارات المجلس بخصوص حماية الأطفال في الصراع المسلح، لا سيما القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). لقد أُنشئت آليات الرصد والإبلاغ لجميع الحالات المدرجة في المرفقين الأول والثاني لتقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٧ (S/2007/757). وبالأهمية نفسها، فإن خطط العمل الجديدة إما قد تم التوقيع عليها أو جاري مناقشتها مع أطراف الصراعات. ونشجع مواصلة هذه الجهود وبالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء المهتمة.

ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في تضمين قضايا الأطفال والصراعات المسلحة في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة. وثمة مجال جدير بالاهتمام الخاص، ألا وهو حماية مخيمات الأشخاص المشردين حيث يجري الإبلاغ عن تجنيد الأطفال فيها. وأن عدم حماية الأسر والأفراد من هذا الشر لا يعني فقط إلحاق معاناة جديدة بالناس الذين ضربتهم المأساة، بل يتهدد المنظمة وبعثاتها بتشويه غير مقبول لسمعتها.

وهكذا تم أيضا إحراز تقدم في حالات صراع محددة. غير أن وفدي لدى دراسته للوثيقة، تأثر بشكل خاص بحالات كانت فيها العديد من الجهات الفاعلة من الدول مشتركة في أعمال عنف ضد الأطفال أو في سلوك عرضهم للخطر. وعلى الرغم من أنه تجب إدانة هذه الأعمال بغض النظر عن مرتكبيها، فإن الدول تتحمل مسؤولية خاصة عن ذلك. ويتعين عليها أن تكون مثالا يحتذى في أراضيها وفي تلك الأراضي التي تتواجد فيها قواتها بغض النظر عن سبب ومقصد تواجدها فيها. ومن جبال أفغانستان إلى بلدات غزة والقرى في أفريقيا، ينبغي للأطفال في حالات الصراع المسلحة أن يجدوا في الدول حاميا نشيطا وليس أبدا وكيلا للعنف، حتى ولو كان ذلك عن غير قصد.

إن البرازيل تشعر بقلق شديد جراء جميع أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. هذه الجرائم لا تبعث على الصدمة الكبيرة فحسب، بل أيضا تشكل عقبات أخرى أمام المصالحة في المستقبل. لذلك نؤيد الجهود الرامية إلى تحسين رصد الانتهاكات، وتوفير المعلومات الموثوقة عن الإساءة الجنسية عن طريق القوة لجميع مصادرها وتحسين التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة. والاقتراح بإدراج الاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي الجسيم في مرفقي تقرير الأمين العام بوصفه موجبا للإدراج هي بالتأكيد مسألة جديرة بالنظر المتروي في ضوء

ولاية مجلس الأمن. وبقيام أعضاء المجلس بذلك ينبغي لهم التأمل في أنسب الطرق للتصدي لقتل الأطفال وتشويههم.

إن البرازيل تشعر بالقلق أيضا جراء إعادة دمج الأطفال في البلدان الخارجة من صراعات. ولجنة بناء السلام لديها دور هام تقوم به في ذلك الصدد. فنزع السلاح والتسليح وبرامج إعادة الدمج يجب أن تتناول الانتعاش وتنمية الأطفال المتأثرين بالعنف الذي ترتكبه القوات المسلحة.

إن تقرير الأمين العام لا يزال يمثل نداءا قويا للدول الأعضاء لمكافحة العنف ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. وينبغي لنا الالتفاف إلى النداء. وبقيامنا بذلك سوف نساعد على وضع أسس راسخة للسلام والاستقرار والتنمية الإنسانية ليس في البلدان الخارجة من صراع فحسب، بل أيضا في مناطقها. ومن المهم حماية مستقبل هؤلاء الأطفال والوفاء برسالتنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد بولوش (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن مواساتي لشعب المكسيك جراء اندلاع الإنفلونزا الوبائية.

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. كما أيدت هذا البيان البلدان المرشحة، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بتقديم الشكر إلى الرئاسة المكسيكية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وأن أكرر دعم الاتحاد الأوروبي الشديد للفريق العامل المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة. أود أيضا أن أعرب عن تأييدنا للعمل الذي تقوم به السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، حيث أن أنشطتها المتعلقة بالاتصال الجماهيري والزيارات الميدانية التي قامت بها تسهم مساهمة كبيرة في تحسين حالة الأطفال في الصراعات المسلحة. وأود باسم الاتحاد الأوروبي، أن أشكر اليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنفيذ على عملهم الميداني الحيوي ومساهمتهم في التقرير الحالي للأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (S/2009/158).

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق العميق إزاء حالة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة في العالم ويؤيد التقرير الحالي للأمين العام والتوصيات الواردة فيه. وينبغي بذل المزيد من الجهود للقضاء على الممارسات الضارة التي تؤثر على الفتيات والفتيان في الصراعات المسلحة. وعلاوة على ذلك يبرز الاتحاد الأوروبي الحاجة إلى مواصلة التصدي لآثار الصراع المسلح على الأطفال في الأجل القصير والطويل بطريقة فعالة ومستدامة وشاملة.

نحتفل هذا العام بالذكرى العشرين لاتفاقية حقوق الطفل، ويود الاتحاد الأوروبي أن يستغل هذه المناسبة ليهيب بجميع البلدان أن تنفذ على الصعيد العالمي تلك الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري. كذلك يهيب الاتحاد الأوروبي أيضا بجميع البلدان التمسك بمبادئ باريس والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو بالمجموعات المسلحة، التي اعتمدت في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٦ وتنفيذها.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى التنسيق الوثيق للسياسات المتعلقة بحماية المدنيين في جميع نطاق أنشطة الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية مثل حقوق

الإنسان والمساواة بين الجنسين وحكم القانون والسياسات الإنمائية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وإصلاح قطاع الأمن.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتنفيذ آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والصراع المسلح المنشأة عملا بقراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٦)، ويرحب بصورة خاصة بالتقدم المحرز بشأن وضع وتنفيذ خطط العمل كما وردت في تقرير الأمين العام. وفي ذلك الصدد، يكرر الاتحاد الأوروبي أهمية توفير مستشارين محددين مختصين بحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام وبناء السلام وفي البعثات السياسية. ولكي يتحقق المزيد من التقدم في المستقبل، لا بد من ضمان إمكانية الوصول لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأطراف من غير الدول.

إن الاتحاد الأوروبي يحض الحكومات وجميع الأطراف المعنية على إلغاء ومنع ممارسة تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة أو في المجموعات المسلحة في انتهاك واضح للالتزامات القانونية الدولية وغير ذلك من المبادئ ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد تأييده الكامل لعمل المحكمة الجنائية الدولية في الكفاح ضد الإفلات من العقاب بسبب تجنيد واستخدام الأطفال الجنود بوصفه أداة رادعة لأي فاعلين محتملين. ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة ضمان المزيد من التعاون المكثف بين الفريق العامل ولجان الجزاءات ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك نؤيد دعوة مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراء المناسب بشأن جميع فئات الانتهاكات الجسيمة. ويشجع الاتحاد الأوروبي المجلس على اتخاذ تدابير محددة إزاء تلك الأطراف المدرجة في مرفقي تقرير الأمين العام، بما في ذلك تنفيذ الجزاءات بحق المجرمين الذين اعتادوا ارتكاب الجرائم والذين بيّنوا أنهم غير مستعدين للدخول في حوار ذي مغزى لوضع حد للانتهاكات.

ووفقا لذلك ما برح الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق العميق جراء زيادة أعمال الاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي بحق الأطفال، الفتيان والفتيات على السواء، في الصراعات المسلحة. ويقتضي الأمر القيام بعمل من دون تأخير ضد تلك الانتهاكات الفاحشة. وفي ذلك الصدد، تبرز أهمية قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٠) ولا بد من تنفيذهما. ويحض الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن على توسيع نطاق المعايير للانتهاكات التي تستوجب إدراج أي طرف في مرفقي تقرير الأمين العام وإدراج أطراف الصراع المسلح التي ترتكب أعمال الاغتصاب وغيرها من أعمال العنف الجنسي الجسيم ضد الأطفال وقتل الأطفال وتشويههم بصورة متعمدة.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بشدة بالتصدي لأثر الصراع المسلح على الأطفال بطريقة فعالة ومستدامة وشاملة. وما انفك الاتحاد الأوروبي ينفذ المبادئ التوجيهية المستكملة بشأن الأطفال والصراع المسلح من خلال آليات الرصد والإبلاغ في ١٩ بلدا من البلدان ذات الأولوية ويتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على أساس القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ويقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل طائفة واسعة من المشاريع المتعلقة بحماية الأطفال من خلال سائر الصكوك. وتشمل تلك ١٥ مليون يورو في عام ٢٠٠٨ خصصت للبرامج المواضيعية والاستثمار في الناس لدعم الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح والاتجار بهم، وتخصيص ٥ ملايين يورو للصك الأوروبي بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان – من أجل حقوق الأطفال، فضلا عن الدعم الواسع المقدم في مجال المساعدة الإنسانية.

علاوة على ذلك، يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز دمج منتظم لحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية وحماية الأطفال في عمليات السياسة الأوروبية في مجال الأمن والدفاع ارتكازا على قائمة مرجعية لدمج حماية الأطفال المتأثرين في الصراع المسلح والترويج لنهج شامل نحو المسالة من خلال الأدوات الإنسانية والإنمائية والأمنية وحقوق الإنسان. وقد تم الإعراب عن تلك الالتزامات بمزيد من التوضيح في البلاغ الصادر عن اللجنة الأوروبية والمعنون ''مكان خاص للأطفال في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي''.

إن الاتحاد الأوروبي يحض بقوة المجلس على العمل من دون مزيد من التأخير على تحسين استجابته للانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال في حالات الصراع المسلح، وبخاصة العنف الجنسي والبناء على الخبرة والدروس المستقاة لدى تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، والأخذ في الحسبان التوصيات التي اقترحها الأمين العام في تقريره الحالي. والاتحاد الأوروبي يتطلع قدما إلى اعتماد مجلس الأمن لبيان رئاسي موجه نحو العمل كخطوة أولية في ذلك المجال.

وأود أن أطمئن المجلس إلى استمرار التزام الاتحاد الأوروبي بهذه المسالة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي لهذه الجلسة. أعتزم بموافقة أعضاء المجلس تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/١٥.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.